

الرقم التسلسلي:

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: مالية وجباية

العنوان

أثر هيكل الإنفاق العام على الموازنة العامة -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)-

إعداد الطالبة:

مداح عائشة

تاريخ المناقشة : 2016-05-28

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ مساعد "أ"	أ. عايد لمين
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ مساعد "أ"	أ. لعجال العمريه
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ مساعد "أ"	أ. بن عبد الرحمان إلياس

السنة الجامعية : 2015-2016

إلهام

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها، ربحانة حياتي،
وبهجتها، التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بجبهها،
وكلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها، وكانت لي عوناً،
الصدر الحنون والقلب العطوف... **أمي العزيزة** الغالية حفظها
الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشمّلني بالعطف
والحنان، وكان لي ورع أمان احتمي به من نائبات الزمان
وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان... **أبي العزيز** الغالي
الحاج حسين حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من كان لي شرف الانتساب إليهما، جدي وجدتي.
رحمهم الله

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري، إلى الذين كانوا
سندا لي، إخوتي وأخواتي الأعزاء: فوضيل، مباركة، عبد
العزيز، سعاد، محمد، أسماء، هارون، أميرة، عبد الباسط،
مريم، زكرياء، هدى، ليندا، فاطمة، بشرى.

كتايت العائلة: عبد النور، روضة، مريم، دعاء، تقوى،
مريم، أيوب، يعقوب، إيمان، إسلام، إحسان، محمد، أماني،
يوسف، أنفال، عبد الرحمان، حفظهم الله.

إلى كل الأصدقاء دون استثناء

إلى من قاسمني تعب هذا العمل

إلى كل من ناصر المسلمين المضطهدين في العالم

إلى كل مسلم يؤمن بالسيادة في الدنيا والسعادة في دار

القرار.

أهدي هذا العمل

حاشية



شكر وعرافان

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم انجاز هذا العمل المتواضع

الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ،

وفي هذا الصدد لا يسعى إلا أن أتقدم بجزيل

الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث

وعلى رأسهم المشرف الأستاذة "لعجال العمرية"

التي رافقتني بتوجيهاتها ونصائحها القيمة خلال كل مرحلة من

مراحل هذا العمل.

وفي الأخير اشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل

جازاكم الله خيرا خيرا

Love

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	العنوان
	شكر وعرافان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة	
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة
08	المطلب الأول: ماهية النفقة العامة
16	المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة و حدودها
21	المطلب الثالث: مراحل تنفيذ النفقة العمومية وضوابطها
28	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها
28	المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة
32	المطلب الثاني: أسباب تزايد نفقات العامة
37	المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية لنفقات العامة
37	المطلب الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة لنفقات العامة
41	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
44	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الموازنة العامة	
46	تمهيد:
47	المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة
47	المطلب الأول: نشأة وتطور الموازنة العامة

48	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للموازنة العامة
50	المطلب الثالث: تقسيمات (تبويب) الموازنة العامة
52	المبحث الثاني: مبادئ وأساليب الموازنة العامة
52	المطلب الأول: مبادئ الموازنة العامة
56	المطلب الثاني: أساليب الموازنة العامة
57	المطلب الثالث: مراحل تحضير الموازنة العامة وإعدادها
61	المبحث الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
61	المطلب الأول: الرقابة من حيث الزمن
63	المطلب الثاني: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة
64	المطلب الثالث: الرقابة من حيث النوع
65	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيره على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2014-2001	
67	تمهيد:
68	المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر
68	المطلب الأول: الإنفاق العام وتصنيفها حسب المشرع الجزائري.
78	المطلب الثاني: مدي رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة.
81	المطلب الثالث: برامج الإنفاق العام في الجزائر
90	المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للجزائر للفترة (2014-2001)
90	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر (2014-2001)
95	المطلب الثاني: تطور نسبة النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج الداخلي الخام للفترة (2014-2001)
97	المطلب الثالث: معدل النمو الإقتصادي الجزائري للفترة (2011-2001).
99	المبحث الثالث: تحليل هيكل النفقات العامة ورصيد الموازنة للفترة (2014-2001)

99	المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).
101	المطلب الثاني: علاقة النفقات (التسيير والتجهيز) بالرصيد الموازنة خلال الفترة (2001-2014).
103	المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2001-2014).
105	خلاصة الفصل
	ملخص

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(1-3)	توزيع الإعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل الدوائر وزارية	71
(2-3)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	77
(3-3)	توزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)	83
(4-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	83
(5-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية للفترة (2001-2004)	85
(6-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو للفترة (2001-2004)	87
(7-3)	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي للفترة (2005-2009)	87
(8-3)	برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014)	89
(9-3)	نسبة النفقات إلي إجمالي (نفقات السبير والتجهيز) للفترة (2001-2014)	91
(10-3)	تطور هيكل النفقات العامة للفترة (2001-2014)	92
(11-3)	تطور نسبة النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج المحلي الخام PIB % للفترة (2001-2014)	95
(12-3)	معدل النمو الإقتصادي الجزائري للفترة (2001-2011)	97
(13-3)	تحليل هيكل النفقات العامة ورصيد الموازنة للفترة(2001-2014)	99

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
(1-1)	مراحل تنفيذ النفقات العامة	25
(2-1)	لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة Wagner قانون	29
(3-1)	يوضح فرضية (بيكوك-وايزمان) توضح تزايد الإنفاق العام	31
(4-1)	آلية عمل أثر المضاعف والمعدل	43
(1-3)	مدونة ميزانية التسيير	73
(2-3)	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد	78
(3-3)	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2004-2001)	84
(4-3)	تطور معدل النمو الإقتصادي الحقيقي (2004-2001)	86
(5-3)	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي (2009-2005)	88
(6-3)	تحليل التطور الإجمالي النفقات العامة للفترة (2014-2001)	93
(7-3)	تطور النفقات الموازنة العامة (التسيير والتجهيز) خلال الفترة (2001- 2014)	94
(8-3)	تطور نسبة النفقات العامة ونفقات التجهيز من % PIB (2014-2001).	96

97	تطور معدلات النمو الإقتصادي(2001-2014).	(9-3)
100	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر للفترة (2001-2014).	(10-3)
101	علاقة نفقات التسيير بالرصيد الموازنة العامة للفترة (2001-2014)	(11-3)
101	علاقة النفقات التجهيز بالرصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2014).	(12-3)
103	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2014).	(13-3)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لعب الإنفاق العام دورا هاما في رسم المعالم الأساسية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تجسيد حضورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية رغبة منها في ضبط اقتصادياتها حتى يتحقق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تزايد الإهتمام بها في الآونة الأخيرة بدراسة نظريات النفقة العامة التي بحثت في آليات الإنفاق الحكومي وأثرها على الموازنة العامة.

وباعتبار اقتصاد الجزائر جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة، فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام وتحقيق التوازن الاقتصادي في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة فيما يتعلق بتخصص الأمثل المخصصة للإنفاق العام، وفي هذا الصدد فقد اتبعت الجزائر في سنوات الأخيرة سياسة تركزت بالأساس على التوسع في النفقات العامة، حيث ساهمت إلى حد ما في خفض معدلات البطالة إلى عن ما كان سائدا من قبل، لكن ونظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي في الاقتصاد الجزائري، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة خلال الفترة (2001-2009) تم تلبيتها عن طريق الواردات مما أدى إلى الحد من فعالية التوسع في الإنفاق العام في تحقيق معدلات بطالة جد منخفضة قياسا بالمبالغ المالية التي تم صرفها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، إنتهجت سياسة إنفاقية توسعية من خلال برامج التنمية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004). وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

➤ الإشكالية:

نظرا لما تتميز به اقتصاديات الدول النامية من خصائص تجعلها مختلفة عن اقتصاديات الدول المتقدمة، وهذا ما يجعلنا نصيغ الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير هيكل الإنفاق الحكومي (النفقات العامة) على الموازنة العامة في الجزائر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- ما مفهوم الإنفاق العام؟ وهل حققت الجزائر ما كانت تهدف إليه في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟

- هل تتأثر الموازنة العامة بحجم النفقات؟ وما مصدر تمويلها؟

- ما أهمية هيكل النفقات العامة بالنسبة لرصيد الموازنة العامة في الجزائر؟

تقتضي الإجابة على الإشكالية البحث إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

- الإنفاق العام هو مبالغ مالية يخرج من ذمة مالية من خزينة الدولة لتحقيق منفعة عامة، الذي يتبع الفلسفة الاقتصادية للدولة؟

- ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم النفقات العامة والإيرادات العامة.

- تتباين نفقات التسيير والتجهيز في رصيد الميزانية الذي يبين العجز والفائض بحيث يبقى مرتبط بالجباية البترولية.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

- النفقات العامة تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة.

- عودة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الإنفاق على الاقتصاد في الجزائر.

- إيضاح أهمية الموازنة العمومية، وذلك باعتبار النفقات العامة هي التي تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي.

- الميول الشخصي للطالبة لهذا المجال كونه في إطار التخصص الدراسي.

➤ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على هيكل الإنفاق العام ومدى فعاليته في تصحيح عجز الميزانية خاصة وأن الجزائر من بين الدول أنها تستمد أهميتها علي النفقات والتي تخلق أفاق واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، ومدى فعاليته في تصحيح الميزانية وخاصة أن الجزائر تهتم بمعالجة الإنفاق العام، بالإضافة إلي الموازنة العمومية التي أصبحت إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

➤ أهداف الدراسة:

نرمي من خلال دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف فيما يلي:

- الإلمام بالمفهوم بالنفقات العامة للدولة.
- إن موضوع الإنفاق العام و الموازنة من المواضيع التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية.
- إبراز الاختلالات الاقتصادية والحلول المقترحة.
- الكشف عن أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي.
- التأكد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- تقديم أهم الإقتراحات والتوصيات لتحسين فعالية الإنفاق العامة وضبط الميزانية .

➤ منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية ولإثبات صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي مدعما ذلك بجداول وإحصائيات بتحليل الإنفاق العام على الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2001-2014).

➤ الدراسة السابقة:

- سعد أولاد العيد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة للدولة" سنة 2012، وهي رسالة دكتوراء، دراسة -حالة الجزائر -
- درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" سنة 2005، وهي رسالة دكتوراء، -حالة الجزائر - (1990-2004).
- بصديق محمد، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية" سنة 2009، وهي رسالة الماجستير .

➤ حدود الدراسة:

ستغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2001م-2014م تناسبا مع المعطيات الإحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية تمثل سلاسل زمنية لكل من: النفقات التجهيز، إجمالي نفقات العامة والنواتج المحلي الخام، ورصيد الموازنة إذا تتوفر هذه المعطيات لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

➤ هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة، حاولنا إثبات صحة الفرضيات أو نفيها فقد تم الدراسة الموضوع في ثلاثة فصول المتمثلة كالآتي:

الفصل الأول: سيقدم هذا الفصل فكرة عن النفقات العامة مدخل نظري، حيث سنقسمه إلى ثلاث مباحث.

الأول منها سيتناول مفاهيم عامة عن النفقات وخصائص وتقسيمات ومراحل تنفيذ النفقات العامة أما الثاني: سيخصص ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ، أما الثالث: فنسعرض فيه الآثار الاقتصادية لنفقات العامة.

أما الفصل الثاني تم تخصيصه إلي المباحث التالية:

المبحث الأول: سنعرض فيه أساسيات الموازنة العامة، أما المبحث الثاني: فسيخصص مبادئ الموازنة العامة، ونختم الفصل بمبحث ثالث: سنتطرق فيه إلي الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.

أما الفصل الثالث: سنتطرق في هذا الفصل إلي تحليل هيكل الإنفاق العام للإقتصاد الجزائري ومراحل تطوره، حيث سنقوم بتقسيمه كسابقه إلى ثلاثة مباحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر، كما سنقوم في الفصل الثاني: بتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر (2001-2014)، أما المبحث الثالث: تحليل لهيكل نفقات العامة ورصيد الموازنة (2001-2014).

الفصل الأول

الإطار النظري

للإتفاق العام

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة عنصرا أساسيا في دراسة المالية العامة، بحيث تعرف هذه الأخيرة، بأنه العلم الذي يعالج النفقات العامة والإيرادات العامة، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنتناول بالدراسة والتحليل تلك المرحلة المختلفة والتي تبدأ بتحديد مفاهيم النفقة ثم ظاهرة تزايد الإنفاق العام، ونحلل أخيرا ما هي الآثار المترتبة علي الإنفاق العامة؟ ولأجل الدراسة.

قسنا هذا الفصل إلي ثلاث مباحث علي النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم النفقات العامة.
- ✓ المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.
- ✓ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لنفقات العامة.

المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة

إن النفقات العامة هدفها تلبية الحاجات العامة والتي تمتاز بالتجديد والتداخل، لذا فإن علي الدولة دوما تلبية حاجات وهذا يتطلب مزيدا من الإنفاق في شتي المجالات وهذا يؤدي إلي أن الإنفاق العام سوف يكون في تزايد مستمر.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء علي تقديم بعض المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والنفقات العامة. وإن ليس من السهل إيجاد تعريف محدد للنفقة العامة نظرا لتغير مفهومها.

المطلب الأول: ماهية النفقة العامة

أولاً: التطور الفكري لمفهوم النفقات العامة

ارتبط تطور مفهوم النفقات العامة (أو الإنفاق الحكومي) بتطور دور الدولة، ومدي تدخلها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية - وذلك بالإنفاق من تبني مفهوم "الدولة الحارسة" خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلي مفهوم "الدولة المتدخلة" و "الدولة المنتجة"، في مطلع القرن العشرين - وقد تم هذا التحويل تحت تأثير ثلاث عوامل رئيسية، الازدياد المطرد في دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي لتصبح أداة من الأدوات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، مع التطور الفكري المالي لم يعد الإهتمام منصب حول مبدأ أولوية النفقات العامة، ومبدأ التوازن المحاسبي السنوي للموازنة العامة، اللذان شكلا نقطتا ارتكازا نظرية النفقات العامة في الفكر التقليدي.

ولكن نفهم بوضوح التطور الفكري لمفهوم النفقات العامة - وكيف انتقلت هذه الأخيرة من نفقة حيادية إلي أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية - نعرض باختصار أهم التطورات التي عرفها الفكر المالي بين القرنين الثامن عشر والعشرون.

1- الفكر التقليدي

كان سائد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وميزه سيطرة المذهب الفردي الحر، وأهم ما تبناه التقليديون نجمه في النقاط التالية:

أ- **الدولة الحارسة:** التي يقتصر نشاطها-كما حدده آدم سميث- علي القيام بواجبات ثلاثة، الدفاع، إقامة العدالة، القيام بالأعمال العامة.

ب- **النظرة الكمية للنفقة:** لم يولي التقليديون في دراساتهم إهتمام كبيراً للنفقة العامة، خاصة فيما يتعلق بطبيعتها والآثار المترتبة عنها، مركزين في مقابل علي جانب القانوني لها في محاولة منهم تحديد الحجم الكلي للنفقات العامة، حتى لا يزيد العبء علي المواطنين.

ج- **حيادية النفقة العامة:** حيادية النفقة العامة من الناحية المالية، وانعدام أي أثر اجتماعي أو اقتصادي لها.

د- **أولوية النفقات:** بمعنى تحديد حجم النفقات العامة أولاً، ثم البحث بعد ذلك في مصادر تمويلها.

و- **مبدأ التوازن المالي السنوي:** أي ضرورة أن تؤثر النفقات العادية العامة بالإيرادات العادية العامة.

2- الفكر الحديث

شهد القرن العشرون-وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة وظاهرة الكساد- تطور دور الدولة والانتقال من مفهوم "الدولة الحارسة" إلي مفهوم الدولة المتدخلة وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة حيث أصبحت مسؤولة علي التوازن الاقتصادي والاجتماعي هذا مع احترام الملكية الفردية، مع ترك عملية الإنتاج بصفة أساسية للنشاط الخاص، علي أن

تقوم الدولة بالتدخل الذي يلزم لإقامة التوازن، نلخص أهم الأطروحات التي جاءت بها المالية العامة الحديثة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام في النقاط التالية:

- **الدولة المتدخل:** فقد تكون الدولة أكثر إنتاجية من الفرد، فمثلا تمويلها للإنتاج بأموال مكتنزة لدي الأفراد يعتبر استخدام أفضل لهذه الأموال بدلا من تركها عاطلة، لكن ليست كل النفقات الدولة بمثل هذا الإنتاجية، فهناك نفقات عامة أقل إنتاجية من نفقات الفرد، ومن ثم يميز الفكر الحديث بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية، النفقات التحويلية التي تمثل انتقال الثروة من فئة إلي أخرى¹.

ثانيا: تعريف النفقة العامة

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

التعريف الأول: مبلغ من المال يخرج من الخزينة الدولة، سداد حاجة عامة².

التعريف الثاني: هدف إشباع حاجة عامة -تستهدف النفقات العامة إشباع حاجة عامة- بقصد تحقيق منفعة عامة، كالدفاع، والتعليم، والصحة حيث تعمل الدولة علي تحقيق إشباعها من المنافع العامة نتيجة لاعتبار اقتصادية وسياسية واجتماعية، بحيث يمكن القول بأن تقدر الدولة للمنافع العامة يخلقها إشباع الحاجة العامة هو عمل سياسي بالدرجة الأولى، يأتي انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع³.

¹ أولاد العيد، "دراسة اقتصادية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003، ص9.ص14.

² لامي محمد، "دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير غير منشور، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011، ص15.

³ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص230.

التعريف الثالث: يعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة¹.

التعريف الرابع: هي مبالغ نقدية، تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة ويمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بأنها: مبلغ نقدي، وشخص عام يتولى الإنفاق، ومنفعة عامة تكون هدفا لهذا الإنفاق².

ويتضح من دراسة ذلك التعريف أن أركان هذه النفقات ثلاثة:

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي؛

ثانياً: يقوم بإنفاقه شخص عام؛

ثالثاً: الغرض منه تحقيق منفعة عامة³.

وفيما يلي شرح لكل عنصر من العناصر سابقة الذكر:

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي

إن القيام الدولة أو تنظيمها الإدارية بوظيفتها المالية من خلال الإنفاق العام لسداد وإشباع حاجة عامة إنما يتطلب مبلغ نقدي، أو استخدام النقود أصبح هو الشكل المقبول ومسألة طبيعية طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وعلي هذا الأساس فإن كل ما تتفقه الدولة سواء من أجل الحصول علي السلع والخدمات اللازمة لعمليات الإنتاج، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل النفقات العامة .

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن-، 1999، ص 122.

² عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثناء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص38.

³ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص55.

والصفة النقدية للإنفاق العام هي بخلاف ما كان يتبع قديما من استعمال المواطنين وإلزامها بأداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي، كأن تمنحهم الدولة جزءا من الأملاك العامة أو بعض الامتيازات الشرفية، إلا أن هذا الوضع قد اختفي بعد إنهاء مرحلة اقتصاد المقايضة وقد أدى التطور إلي انتقال النظام الاقتصادي إلي النظام النقدي، وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل وأصبح الإنفاق العام والإيراد العام في شكل الغالب يتم بشكل نقدي .

ثانيا: يقوم بإنفاقه شخص عام أو تصدر من الذمة المالية للدولة

وهو العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام)، أو أي هيئة عمومية (أو مفوض عنها)، وعلي هذا فإنه لا تعد نفقة عامة التي يصرفها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة حتى ولو كانت تهدف إلي تحقيق منفعة عامة، مثل توفير الكهرباء، والماء، صالح للشرب... إلخ. وقد أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد علي معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول علي الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، المعيار الثاني علي الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي أو المعياري.

ثالثا: الغرض منها تحقيق منفعة عامة

العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق المنفعة العمومية مثل: توفير الكهرباء، الماء... إلخ. أو ما يطلق عليها بسلع العمومية في الأدبيات الاقتصادية، للسلعة العمومية خاصيتين هما:

- غير قابلة للاستثناء.

- عدم التنافس.

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون، بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين إقليم الدولة. فجميع هذه الأهداف وأخري والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقاً عاماً¹.

ثالثاً: خصائص وقواعد النفقة العامة.

1- خصائص النفقة العامة

1-1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة علي شكل عيني، علماً أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما إن تكون علي شكل نقدي أو علي شكل عيني. ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي. لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل علي السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

1-2- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة:

فالجهة الوحيد التي تتولي عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول فيها والمقر من السلطة التشريعية. وفي الحالات التي تقدم أي جهة سواء أفراد أم مؤسسات، تبرع، لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى...إلخ. فلا يعد هذا نفقة عامة، لأنه لم يخرج من خزينة من خزينة الدولة.

¹ بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف" غير منشور، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2010، ص ص

1-3- ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة:

فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء أكان مواطناً أم مسؤولاً، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبي حاجات عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية... إلخ. وقد مر معنا الفرق بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة¹.

2- قواعد النفقة العامة:

للنفقة العامة ثلاثة قواعد يجب مراعاتها ويطلق علي هذه القواعد دستور النفقة العامة وهي ثلاثة قواعد:

أ - قاعدة المنفعة:

يجب أن يهدف الإنفاق العام إلي تحقيق منفعة عامة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوجيه الإنفاق لإشباع حاجة عامة. وحيث أن الحاجة العامة يحددها القرار السياسي والاقتصادي فهي تختلف من دولة لأخرى وفي ذات الدولة من وقت لآخر، حيث يذهب المالين التقليديين إلي إن المنفعة العامة متحققة إذ وجهت النفقة لإشباع حاجة عامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة. أو بعبارة أخرى فإن مبدأ المنفعة يتحقق إذا اتجه الإنفاق إلي إشباع حاجة عامة إذ لا تكتسب هذه الحاجات عموميتها إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة.

ب- قاعدة الاقتصاد (التبذير):

تتضمن قاعدة الاقتصاد، الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام دون مبرر، ونعني بها تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى يتحقق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 123.

ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقدير والاقتصاد. فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي قيمة أو مردود المبلغ المنفق، ومثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن القرار الضروري لأداء الأعمال، الإهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء السيارات الفاخرة.

أما التقدير فهو الشح في الإنفاق والإحجام فيه جزافا حتى في المسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، ومثال ذلك: قد يكون يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد ببناء المدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكديس الطلبة وتقليل المنفعة.

أما الاقتصاد بالإنفاق فهو أن تتجنب الإدارة التقدير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير ويعني ذلك إنفاق مايلزم من أموال مهما بلغت كمياتها علي جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق علي الجانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع، فالإنفاق علي المصنع تبذير لا مبرر له وهو يتنافى مع قاعدة الاقتصاد في الإنفاق، وعليه فالرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي:

- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة في حدود الإعتماد المقرر له، وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون هنا رقابة سابقة على الإنفاق فيما يخص ترشيد النفقات، إذ تعتبر رقابة من الإدارة على نفسها ووفقا للقواعد والمبادئ التي تصنعها بنفسها.

- الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصصه.

- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها¹.

ج- قاعدة الترخيص: وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف وتنظيم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة وإجراءاتها والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وأنواعها وهي:

- الرقابة الإدارية أو الداخلية وتتم عن طريق السلطة التنفيذية .
- الرقابة الخارجية خارجية مستقلة تجربتها دواوين المحاسبة أو دواوين الرقابة المالية.
- رقابة برلمانية تقوم بها السلطة التشريعية².

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وحدودها

1- تقسيمات النفقات العامة

إن تقسيم النفقات العامة يعني دراستها من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، ومن المنطقي أن تتنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، ويختلف

¹ بن نوارة بومدين، "النفقات العامة على التعليم" مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-2011، ص57.

² عادل العلي، مرجع سابق، ص 44-45.

تقسيم النفقات العامة بين كل دول ومراعاة لظروفها التاريخية ودرجة تطورها، وقد قسمت النفقات العامة إلي قسمين رئيسيين هما:

أولاً: التقسيمات العلمية (النظرية)

1- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها علي نفقات عادية ونفقات غير عادية.

أ- نفقات العادية: تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا)، كمرتبات الموظفين¹.

ب- النفقات الغير عادية: وهي تلك النوع من النفقات التي تظهر في أوقات غير متوقعة، وحتى إن أمكن معرفة توقيتها فأنا لا نستطيع تقدير حجمها، وتعرف عادة بالنفقات غير العادية، وتمويل بواسطة الإيرادات غير العادية العامة، التي نعني بها القروض والإصدار النقدي الجديد"، لكن هذا التقسيم لم يعد يتلاءم مع الطرح الحديث في علم المالية العامة، فالنفقات التي كان ينظر إليها علي أنها غير عادية أصبحت من أهم النفقات الخاصة بالإنشاءات الجديدة كنفقات الطرق والمباني والمشاريع الإنشائية... إلخ، لا تتكرر كل سنة بذاتها، وإنما تتكرر سنويا بنوعيتها. كما أن اللجوء إلي القروض أصبح أمرا ضروريا جدا لتمويل المشاريع الإنشائية، وبالخصوص البلدان النامية².

2- تقسيم النفقات العامة من حيث غرضها

تستهدف نفقات الدولة، تحقيق أغراض متنوعة إدارية، واقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية، واستنادا إلي ذلك فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلي:

¹ محمد صغير بعلي، المالية العامة، الحجار-عنابة- دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص29.

² لامي محمد، مرجع سابق، ص19.

أ- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات الأزمة لتسيير الإدارات العامة في الدولة كرواتب الموظفين والتي لا تتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى كذلك نفقات التسيير، وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت.

ب- **نفقات اقتصادية:** وتشمل نفقات إقامة المشاريع ونفقات إعادة المشاريع الاقتصادية، ونفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

ج- **نفقات الاجتماعية:** وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمة.

د- **نفقات مالية:** وتشمل أقساط إست هلاك الدين العام (قروض الدولة)، وفوائد السنوية.

هـ- **نفقات عسكرية:** وتشمل نفقات التجهيز العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة، والتجهيزات العسكرية¹.

3- تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها

أ - **نفقات حقيقية:** وهي كل النفقات التي تحصل الدولة من ورائها علي مقابل أي تحصل علي خدمة أو سلعة كمرتبات الموظفين تحصل الدولة علي خدمة أو أجور الموردين الذين يوردون السلع والخدمات

ب- **النفقات تحويلية (الناقلة):** وهي تلك المصاريف التي عندما تقوم بها تكون وكأنها نقلت أو تحولت من فئة بالمجتمع إلي فئة أخري أي من طبقة الفقراء أي أنها تقصد من هذه العملية إعادة توزيع الدخل القومي، مثل أن تتفق الدولة علب بناء مشروع بناء دار خيرية أو ملجأ للعجزة أو ما إلي ذلك من المشاريع التي لا ينفع إلا بها إلا الطبقة الفقيرة وبالتالي تعتبر النفقة محولة إذ أن الطبقة الغنية تساهم في الضريبة أكبر من الطبقة الفقيرة.

¹ بريش محمد عبد المنعم، "الرقابة المالية علي النفقات العمومية"، مذكرة ماستر غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، 2014،

4- تقسيم النفقات العامة من حيث الهيئات التي تقوم بها

أ- نفقات قومية: وهي كل المصروفات التي نفقتها الدولة من ميزانيتها مباشرة.

ب- نفقات محلية: وهي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية (كالولاية، البلدية).

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

من الملاحظ أن التقسيمات السابقة هي تقسيمات علمية نظرية قد تأخذ بها الميزانية الوضعية، وبدراسة بعض تقسيمات النفقات العامة المعمول بها في ميزانيات بعض الدول نجد أن هذه الميزانيات تميل أحيانا إلى الأخذ ببعض الاعتبارات قد تكون تاريخية أو اعتبارات وظيفية إدارية، حيث يراعي في مثل هذه الميزانيات الوضوح والترتيب بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية (وعلى أية حال فإنه من الملاحظ أن أغلب الميزانيات تجمع بين الاعتبارات الإدارية والاعتبارات الوظيفية، وتفسير ذلك أنه إذا أخذت بعض الميزانيات بتقسيم النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بإنفاقها وبصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، فإنها تلجأ عادة إلى تقديم ملخص لهذه النفقات العامة أي تم تقسيم النفقات العامة تبعا لأوجه النشاط الذي تقوم به، فإنه يجري داخل هذا الإطار الوظيفي توزيع النفقات خاصة بكل وظيفة بين الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق علي هذه الوظيفة)¹.

ثالثا: حدود النفقة العامة

عدة عناصر تجتمع لرسم حدود الإنفاق العام، من أهمها الإيديولوجي المتبناة من طرف الدولة، أي طبيعة النظام السياسي القائم، بالإضافة إلى القدرة المالية للدولة، أي استطاعة الدولة علي تنويع مواردها المالية، إضافة غلي المستوى الذي يكون عليه الاقتصاد القومي وتتمثل فيما يلي:

1 علي عبد الله، "أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في الميزانية البلدية" رسالة الماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 2002، ص8.

1- فلسفة الدولة

إن العلاقة بين النفقات العامة ومفهوم دور الدولة في المجتمع علاقة متبادلة، فمن جهة تعكس سياسة الإنفاق العام بوضوح طبيعة النظام القائم، ومن جهة أخرى يؤدي تبني مفهوم معين لدور الدولة إلي تحديد حجم هذا الإنفاق ونوعه بشكل كبير.

في إطار الدولة الحارسة (الطرح التقليدي)، يضغط حجم الإنفاق العام إلي أقل مستويات، أن توظيف النفقات العامة يقتصر علي بعض أنواع الإنفاق المرتبط بممارسة الدولة لمهامها الأساسية.

أما في إطار الدولة المنتجة، فقد أدي إلي اتساع نطاق النفقات العامة بشكل لم يسبق له مثيل، نتيجة تملك الدولة الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج، واحتكارها للنسبة العظمي من الناتج القومي.

2- القدرة المالية للدولة

أو ما تعرف ب"الطاقة القومية"، ونعني بها قدرة الاقتصاد القومي (الدخل القومي) علي تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها - وهي الضرائب والأعباء شبه الضريبية والقروض والوسائل النقدية (الإصدار النقدي الجديد) - دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد، أو بالقدرة الإنتاجية القومية.

والقدرة المالية للدولة تخضع لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية:

- مستوى الناتج الوطني الإجمالي، فكلما ارتفع مستوى هذا الناتج كلما زاد حجم النفقات العامة؛

- المحافظة علي المستوى المعيشي؛

- المحافظة علي القدرة الشرائية للنقود ومراعاة ذلك عند اللجوء علي إصدار نقدي جديد، أو فرض الضرائب غير المباشرة؛
- حماية القدرة الإنتاجية الوطنية؛
- طبيعة النظام السياسي القائم فقدرت النظام الاشتراكي علي تحمل الأعباء العامة أكبر من قدرة النظام الرأسمالي.

3- مستوى النشاط الاقتصادي

وجود علاقة طردية بين حجم النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي، هذا الأخير يقاس بمستوى الطلب الفعلي (الذي هو عبارة عن مجموعة نفقات الإست هلاك والإست ثمار)، وواضح أن النفقات العامة تشكل جزء هام من هذا الطلب، وعليه فإن سياسة الإنفاق توضع انطلاقاً من أثارها (المتوقعة علي النشاط الاقتصادي)، أي طبيعة ودرجة تأثيرها في الطلب الفعلي، ومن هذا تتضح أهمية النفقات العامة بصفتها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تدخل في توجيه النشاط الاقتصادي (التأثير في مستويات التشغيل، الدخل القومي الطلب الكلي والتضخم)¹.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ النفقة العمومية وضوابطها

تجري عملية صرف النفقة ضمن قواعد معقدة تضمن صيانة الأموال العمومية، وهي تمر عبر مرحلتين متتاليتين: المرحلة الإدارية ينفذها الأمر بالصرف، وهي تجري علي ثلاثة فترات: الالتزام بالنفقة، وتصنيفها، والأمر بصرفها، وتليها بعد ذلك المرحلة الحسابية التي تتمثل في دفع النفقة، ويقوم بها المحاسب العمومي. وتتمثل مراحل تنفيذ النفقات العامة.

¹ أولاد العيد سعد، مرجع سابق، صص 15-17.

أولاً: مراحل تنفيذ النفقات العامة

1- الالتزام L engagement

الالتزام بالنفقة هو المرحلة الأولى لتنفيذ النفقات العامة والتي من خلالها يتم إنشاء وإثبات التزام ينتج عن عبئ تتحمله الهيئة العمومية وهذا كما توضحه المادة 19 من التشريع الجزائري فإن الالتزام يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.

2- التصفية Liquidation

لا تصبح النفقة الملتزم بها فعلية إلا بعد تنفيذ الالتزام المرتبط بها والذي يترتب عليه دين في ذمة الهيئة العمومية. وعليه، فإن موضوع التصفية هو التحقق من وجود الدين وضبط مبلغ النفقة.

فالتصفية كمرحلة مستقلة عن الالتزام تعتبر تطبيقاً لقاعدة هامة في نظام المحاسبة العمومية، وهي قاعدة "أداء الخدمة" أو "قاعدة الحق المكتسب" أي أنه لا يمكن صرف النفقات إلا بعد تنفيذ موضوعها، باستثناء حالات قليلة جد ومقررة قانوناً (مثل التسيبقات على الصفقات العمومية).

وبما أن مبلغ النفقة القابل للدفع لا يمكن في كثير من الحالات تحديده بدقة أثناء الالتزام (يكون تقديرياً)، فإن التصفية تسمح بضبط على أساس الإثبات التي تمت أثناء التحقيق في أداء الخدمة.

لكن هذا لا يعني أنه يجب علي الأمرين بالصرف التأكيد بأنفسهم من واقعية أداء الخدمة وصحة حساب مبلغ النفقة. فقبل أن تقدم سندات الإثبات للأمر بالصرف للمصادقة عليها. تكون قد مرت المصلحة (أو المصالح المختصة) حيث يتم القيام بمختلف العمليات

المادية لإثبات أداء الخدمة، وحساب مبلغ النفقة القابل للتسديد والتصديق علي ذلك كتابيا من طرف المسؤول أو العون المعني.

3- الأمر بالصرف: Lordonnancement

هو القرار الإداري الذي يعطي بموجبه الأمر إلي المحاسب العمومي المخصص بدفع النفقة المصفاة فالتصفية وإن كانت تقر حق الدائن لاستفاء دينه إلا أنها تبقى بدون قوة تنفيذية قبل صدور الأمر بصرف النفقة.

وهنا تبدي السلطة التقديرية للأمر بالصرف بصفته مديرا أو مسيرا قبل كل شيء حيث يستطيع أن يرفض أو يعلق الأمر بالدفع النفقة إذا قدر أن ذلك هو الأنسب، وحسب المادة 23 من قانون 90-21 فإن الأمر بالصرف هو اختصاص مطلق للأمرين بالصرف، فلا يمكن مثلا للأعوان الذين هم تحت سلطتهم القيام به إلا عن طريق تفويض رسمي بالتوقيع وتحت مسؤوليتهم، أن اعتبار الأمر بالصرف كعملية إدارية تجعلنا نفترض صادرة عن سلطة إدارية وليست قضائية، ولذلك نجد أن الأمر بالصرف يرفضون الأمر بصرف نفقات الدولة الصادرة عن قرارات قضائية.

إلا أنه توجد بعض الأنواع من النفقات يتم دفعها دون الحاجة إلى أمر مسبق بالدفع وهناك أيضا فئة هامة من النفقات العمومية القابلة للدفع بدون أمر بالصرف وهي مرتبات الموظفين وملحقاتهم.

4- الدفع Paiement

هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الهيئة العمومية من الدين العام وهو من الاختصاص المطلق للمحاسب العمومي.

ودور المحاسبين العموميين هنا لا يقتصر فقط على إنجاز العمليات المالية المتمثلة في إخراج النقود من الصندوق لتسديد النفقات المقبولة من طرفهم للدفع، أي أنهم ليسوا مجرد أعوان صندوق بل أن دورهم أهم من ذلك بكثير.

إذ أنهم يتمتعون في هذا المجال بنوع من السلطة الرقابية على عمليات الأمرين بالصرف والتي تعتبر إحدى نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

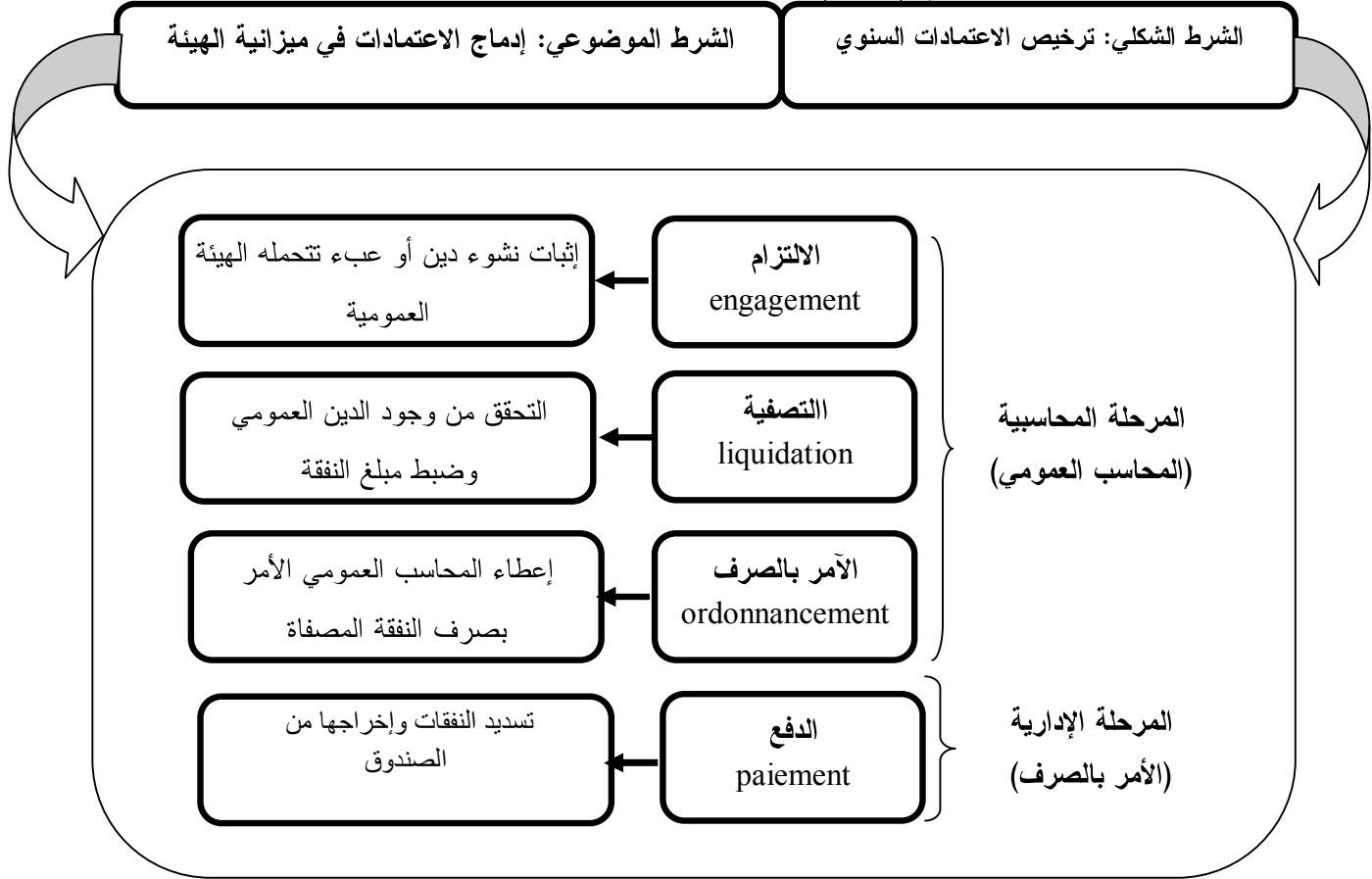
وعليه فإن المحاسبين ملزمون تحت طائلة قيام مسؤوليتهم المالية الشخصية، بالتحقيق من شرعية النفقات قبل قبول دفعها، أي إجراء كل العمليات المفروضة عليهم قانوناً (مادة 36 من قانون المحاسبة العمومية) والمتمثلة في:

- مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة.
- صفة الأمر بالصرف.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- توفر الاعتمادات.
- أن الديون لم تسقط أجلها أو أنها محل معارضة.
- الطابع الإبرائي للدفع.
- تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها خاصة ما يتعلق بتأشيرات المراقب المالي أو لجنة الصفقات.
- الصحة القانونية للمكتسب الإبرائي أي تحقيق من صلاحية الدفع.

وإذا تحقق المحاسب من شرعية النفقة المأمور بها بعد إجراء كل أشكال الرقابة السالفة الذكر، فإنه يقوم بالتأشير على أمر أو حوالة الدفع بعبارة "مقبولة الدفع"، كإقرار منه بقبول دفعها إذ هو ملزم في هذه الحالة بتسديدها، في هذه الحالة يمكن الأمر بالصرف من أن

يستجيب لملاحظات المحاسب بتدارك النقائص المتسببة في رفض تسديد النفقة، إذا كان ممكن ثم يأمر دفعها من جديد¹، وتتمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): مراحل تنفيذ النفقات العامة



المصدر: شويخي سامية، مرجع نفسه، ص 29.

ثانيا: ضوابط النفقات العامة

لأبد أن ندخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير، وإذا تم مراعاة هذه الضوابط

¹ شويخي سامية، "أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة أبو بكر بالقائد-تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية علوم التفسير علوم التجارية، 2011، ص 31-35.

فإننا نكون قد وصلنا إلي الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام، وسندرس هذه الضوابط على التوالي:

1- ضابط المنفعة

يقصد بالضبط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب، سواء التقليديين أو المحدثين.

وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

وفكرة المنفعة العامة وتحديد تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن النفقات أثارا متعدد اقتصاديا وغير اقتصاديا، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة، وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد وهما:

- عامل الأول: مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.

- عامل الثاني: طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

2- ضابط الاقتصاد في النفقات

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلي أدنى حد ممكن، ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلي ذلك إلي أن الإسراف

والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهريب من أداء الضريبة.

3- الرقابة المحاسبية المستقلة

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على وجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، ومما لاشك فيه أنا نوع من هذا الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار¹.

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان- 2003، ص54.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

من خلال هذا المطلب سنتعرف علي ظاهرة زيادة النفقات العامة وأسبابها الظاهرية وكذلك الأسباب الحقيقية، ولكن قبل ذلك يجب التطرق إلي بعض القوانين والنظريات التي حاول أصحابها إعطاء تفسير علميا لظاهرة ازدياد النفقات العامة.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة تسود كل دول العالم علي اختلاف نظمها السياسية الاقتصادية، وكان أول من لفت النظر إلي هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني "أودلف فانجر" Adolf Wangner " الذي قام بدراسة تطور نفقات خلال القرن التاسع عشر وانتهي إلي القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدولة مع التطور الاقتصادي للجماعة وقد صاغ هذا الاستنتاج في صور قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون فانجر"¹ وقد أرجع فانجر هذه الظاهرة من جهة للتوسع في الإنفاق علي الوظائف الأساسية للدولة والعناية بأدائها بصورة أفضل، ومن جهة أخرى لحرص لدولة علي الإطلاع بوظائف جديدة وتقديم خدمات عامة إضافة إلي مواطنيها.

ولعل من أهم القوانين في هذا الصياغ قانون (فاغندر Wagner)، ونظرية (بيكوك Peacock - وإيزمان Wiseman) اللذان تناولوا الأسباب الحقيقية لظاهرة التزايد .

أولا: قانون فاغندر (1892) أو ما يسمى ب "قانون تزايد نشاط الدولة "

وقد تمت صياغة هذا القانون من طرف الاقتصادي الألماني Adolphe Wagner سنة 1883، حيث عالج ظاهرة ازدياد النفقات من منظور تاريخي واقتصادي مالي، وفيما يلي نعرض إلي أهم ما جاء في هذا القانون، ازدياد حجم الإنفاق العام كان نتيجة تطور المجتمعات الصناعية، والذي أدى بدوره إلي بروز ضغط سياسي متزايد من أجل إحداث

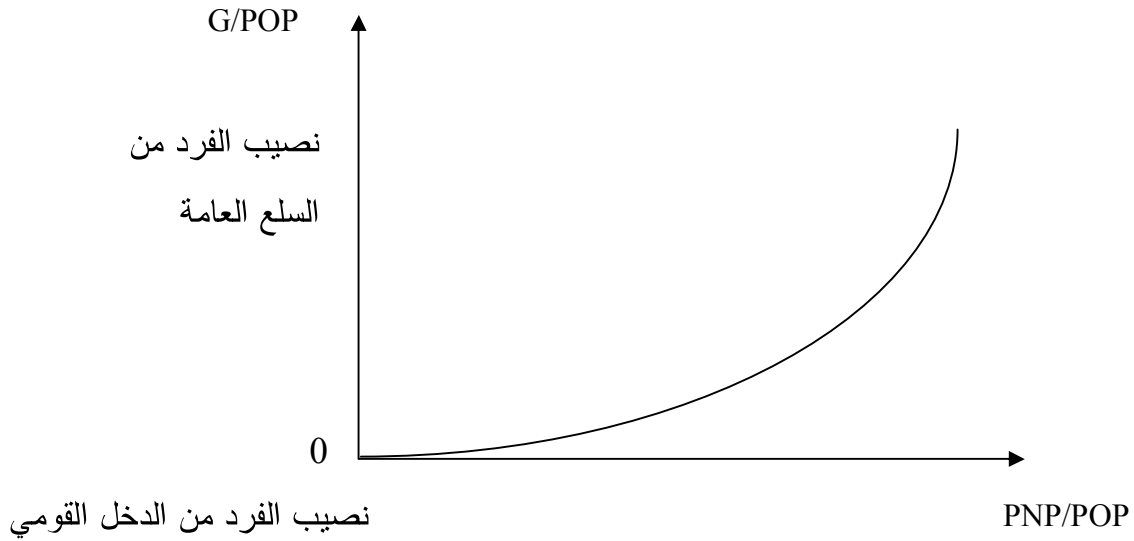
¹ بن نواردة بومدين، مرجع سابق، ص41.

تطورات اجتماعية، كما أنه زاد متوسط دخل الفرد، كلما أصبح من الضرورة نمو القطاع العام كنسبة من النشاط الاقتصادي الكلي¹.

وهذا ما يتم التعبير عنه أو قياسه في الوقت الحلي بالعلاقة بين نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد ونمو النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي، وهكذا وحسب " فاغنر Wagner" فإن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من السلع سيكون أكبر من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

ويمكن توضيح هذه النقطة بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 43

نشير إلي أن G يرمز إلى حجم النفقات العامة، و PNB و POP يرمزان إلي النتائج الكلي والخام وعدد السكان على التوالي.

كما يمكن التعبير عن هذه النتيجة رياضيا كالتالي:

¹ علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 122.

بفرض أن نسبة النفقات العامة إلى الدخل دالة متزايدة للدخل أي:

$$\frac{G}{Y} = F(y) \text{ مع } \frac{\partial F}{\partial Y} \geq 0$$

G: يمثل الإنفاق الحكومي، وY: يمثل الدخل القومي.

- بفرض أن عدد السكان ثابت يكون لدينا:

- مرونة النفقات العامة- الدخل على الشكل

$$EG_Y = \frac{DGY}{DYG} \geq 1$$

ثانيا: فرضية بيكوك- وإيزمان (1961) "Peacock – Wiseman"

القانون الثاني أو الفرضية الثانية التي تناولت ظاهرة نمو النفقات، أما الأستاذان "Peacock and Wiseman" فقد توصلا في دراستهما للنفقات العامة في المملكة المتحدة للفترة من (1890-1955) أن تلك النفقات لا تتزايد بشكل متناسق، والإيرادات إلى مستوى أعلى من ذلك الذي بدأت فيه¹، وهذا يعزي إلى ثلاثة تأثيرات هي:

1- أثر الإزاحة: Effet de déplacement

ونعني به إزاحة الإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة من قبل الإنفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة، ويحدد نتيجة الاضطرابات فإن النفقات العامة لن تعود إلى مستواها السابق، بل تتولد لدي المجتمع رغبة في تمويل الإنفاق العام المرتفع، وتكون لديه القدرة الكافية علي تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق وهكذا يستمر الإنفاق العام عند مستوى أعلى.

¹ عادل العلي، مرجع سابق، ص56.

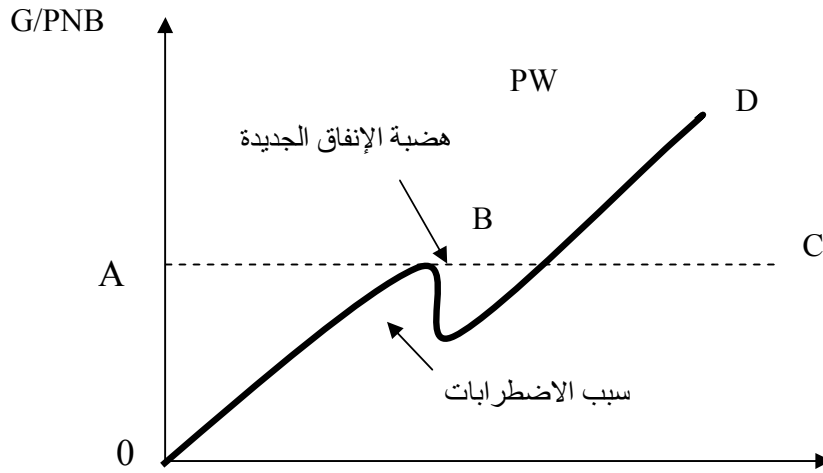
2- أثر التفتيش: Effet de Concentration

ينتج عن تطور دور الدولة وازدياد نشاطها في مختلف جوانب الحياة، بالإضافة إلي الإضرابات الاجتماعية والحروب.

3- أثر التركيز: Effet de Concentration

وهو ناجم عن ميل الدولة للمساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (1-3): يوضح فرضية (بيكوك - وإيزمان) توضح تزايد الإنفاق العام



المصدر: لامي محمد، مرجع سابق، ص40.

T: يمثل المحور الأفقي للزمن،

G/PNB : يمثل نسبة النفقات العامة إلي الناتج القومي الإجمالي (أو الإنتاج الداخلي)، ويعبر المنحني PW عن تطور نسبة النفقات العامة إلي الناتج الإجمالي (أو الناتج الداخلي) عبر الزمن.

يبين الشكل بأن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي إلي حصول زيادة مطردة في هذه النسبة إلي أن تستقر عند النقطة A، بسبب أثر الإزاحة، وكان من المفروض أن يكون المسار الذي تأخذه هذه النسبة فيما بعد هو القطعة المستقيمة [CB]، إلا أن تدخل أثر التفتيش وأثر التركيز يؤدي إلي ارتفاع النسبة إلي النقطة D.

وهكذا وعلى ضوء ما تقدم تبين أن زيادة النفقات العامة ظاهرة مستمرة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدة عوامل، سياسية منها واقتصادية وإدارية واجتماعية، تساهم مجتمعة في استمرار هذه الظاهر، وسنتناول في المطلب الثاني أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى تزايد النفقات العامة.

المطلب الثاني: أسباب تزايد نفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبئ التكاليف غالباً بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات).

وسنحاول فيما يلي حصر مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية... إلخ، التي دفعت إلى الزيادة النفقات العامة.

أولاً: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة الزيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبئ التكاليف غالباً بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وترجع الزيادة الحقيقية للنفقات العامة إلى عدة أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مالية... إلخ بحسب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة¹.

¹ لامي محمد، مرجع سابق، ص42.

1- الأسباب الاقتصادية

تشمل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي من جهة، وتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وتتمثل في:

أ- **زيادة الدخل القومي:** من الطبيعي أن يترتب علي نمو الدخل القومي ازدياد موارد الدولة، ومن ثم إنتاجها، فكلما ازدادت دخول الأفراد اتسعت أوعية الضرائب وقلت مقاومة الأفراد لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم مما يسهل لها اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصا لتحسين خدماتها العامة كما وكيفا.

ب- **ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** فكلما حرصت الدولة علي التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما أزداد حجم الإنفاق العام.

ومن الملاحظ بوجه عام في الآونة الحاضرة أن تدخل الدول للحفاظ علي التوازن الاقتصادي ولدفع عملية التنمية للأمام يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة، وبصفة خاصة فإن توسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية للحصول علي الموارد للخرانة العامة أو المحافظة علي ثروتها الطبيعية أو التحكم في مسار اقتصادياتها قد ينتج عنه ازدياد الإنفاق العام بمعدلات سريعة، وبالإضافة لذلك فإن حرص معظم الدول علي محاربة الكساد والبطالة وتحقيق معدلات تنمية عالية يدفعها في الكثير من الأحوال لازدياد إنفاقها العام علي النحو الذي سبق لنا بيانه عند دراسة مبدأ توازن الميزانية¹.

2- الأسباب الاجتماعية

مع الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي، وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، تزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل علي الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية

¹ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 221.

أو خدمات النقل والمواصلات، الماء..... إلخ ويرجع هذا إلي أن الحاجات سكان المدن أكبر وأعد من حاجات سكان القرى والمدن (الريف).

إلي جانب كل ذلك، زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم فصاروا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرف من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، العجز، والشيخوخة وغيرها. وقد ترتب علي ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة¹.

3- الأسباب المالية

ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفية، منها:

- سهولة لجوء الدولة إلي القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة.
- وجود فائض في الإيرادات.
- الخروج علي بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

4- الأسباب الإدارية

نقد أدي تطور وظيفة الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلي الدولة المتدخلة إلي تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي - بالضرورة - زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها. كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة².

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2010، ص 95.

² محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الحجار، الحجار-عناية-، 2003، ص ص 48-49.

5- الأسباب العسكرية

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلي زيادة النفقات العامة، وهذه النفقات (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية وقد درج بعض الاقتصاديين والماليين علي دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية، ولكن نظرا لطبيعتها الخاصة، واستقلالها وتحديدها في ضوء اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإستراتيجية، وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلي رواتب وأجور العاملين من عسكريين وإلي قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة الحرب، أم في فترة السلم، وتلك التي تشمل المعاشات للمحاربين المتعاقدين وتعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب، وكذلك ما تقدمه من مساعدات الاقتصاد الوطني في وقت الحرب.

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحرب زيادة كبيرة، وتشمل نسبة مرتفعة من ميزانية العامة للدولة ومن الدخل الوطني، غير أنها تعود إلي انخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تتخفف عادة إلي المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بل تظل مرتفعة عنه، ولا يلغي هذا الانخفاض بعد الحرب، قانون تزايد النفقات العامة لأنه يعتبر من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي¹.

ثانيا: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقة العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام تلك التي تؤدي إلي زيادة رقم الإنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها وتمثل هذه الأسباب في انخفاض قيمة النقد الوطني وتغير أساليب المحاسبة واتساع إقليم الدولة.

¹ بن نوارة بومدين، مرجع سابق، ص 47.

1- انخفاض قيمة النقد الوطني

يستتبع ازدياد عدد الوحدات النقدية التي للحصول علي سلعة أو خدمة معينة، ويترتب عل ذلك منطقيا ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتببات ومكافآت العاملين بها مما ينجم عنه تزايد النفقات العامة حتى لو ظل حجم مستوى الخدمات العامة المؤداة ثابتا، ومن الواضح أن مثل هذا التزايد ظاهري إذ لا تقابله زيادة في الخدمات الحكومية¹.

2- تغير في أساليب وآليات وضع الميزانيات

كانت الميزانية في السابق تقوم علي مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي إستنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة. وهذا يعني أن النفقات العامة لا تسجل إلا بعد إستنزال حصيلة إيراداتها منها (فائض الإيرادات علي النفقات).

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو إستنزال بين النفقات والإيرادات، وأدى ذلك - بطبيعة الحال - إلي تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العاملة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلي زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

3- زيادة عدد سكان

يؤدي ازدياد عدد سكان كنيا إلي ارتفاع النفقات العامة تبعا لذلك، وهو يمثل زيادة ظاهرية ما دامت الزيادة موجهة إلي سد حاجات السكان الجدد، وليس لتحسين مستوى المعيشة².

¹ مجدي شهاب، مرجع سابق، صص 218-219.

² محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، صص 45.

4- اتساع إقليم الدولة

فاتساع إقليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في الموازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة. إلا أن نصيب الفرد من هذه النفقات والخدمات لم يزداد وبالتالي الموازنة كانت لإقليمين ولشعبين¹.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لنفقات العامة

للإنفاق العام أثر بارز علي جميع مناحي الحياة في الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ويختلف هذا الأثر، بمدى عمق تأثيره من دولة لأخرى . وبشكل عام سنتناول أثر الإنفاق الحكومي علي العمل والاستهلاك، مع علمنا بتأثيره علي المتغيرات الأخرى.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة لنفقات العامة

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة هي الآثار علي النشاط الاقتصادي في مجموعة لبلد ما، أي علي شروط التوازن الاقتصادي له، وهي ناتجة عن استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك علي الكميات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني... فضلا عن الآثار علي التشغيل والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي، في إطار إست خدام سياسة الإنفاق العام لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي².

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،-2007، ص133.

² بصديق محمد، "النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، رسالة الماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 2009، ص47.

أولاً: أثر النفقات العامة علي الناتج الوطني

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثال: نفقات التعليم، الصحة، مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة. إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني، فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية، لأنه دون هذه النفقات الإستثماري رفع من الإنتاج الوطني، فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد، فأثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال إستخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلمية¹.

ثانياً: أثر نفقات على توزيع الدخل الوطني

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج علي أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة من النواحي التالية: - العمل وإنتاجيته، الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، النفوذ الشخصي أو السياسي. هذه العوامل مجتمعة نتيجة من شأنها أن تؤدي إلي انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح صاحب الفكر الليبرالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي

¹ بن نوار بومدين ، مرجع سابق، ص59.

أكبر علي حساب الطبقة الكادحة. ويظهر هنا دور الدولة - تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العمالية- في التأثير علي نمط توزيع الدخل ويتجلي هنا تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخل المنخفضة. وللتعرف علي أثر الإنفاق العام علي نمط الدخل الوطني لا بد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة. وذلك ما تنتهجه الدولة شأن تقليل التفاوت بين الدخل (بمنح الإعانات للطبقات محدودة الدخل) لذا لا بد من التنسيق بين سياسة الإنفاق والإيرادات وقد يكون أثر الإنفاق العام علي نمط توزيع الدخل المباشر أو غير المباشر.

أ- يكون أثر الإنفاق العام علي طريقة توزيع الدخل الوطني مباشراً، بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشرة

ب- ويكون أثر الإنفاق العام علي طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات كذلك عندما يحصل بعض الأفراد علي سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل يقل عن سعر التكلفة¹.

ثالثاً: آثار الإنفاق العام علي الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة علي الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو من خلال ما توزعه الدولة علي الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وسنتناول كل نفقة علي حدة.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 104-106.

أ - نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لسير المرافق العامة، أو من خلال ما توزعه الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو الوظائف العامة والنفقات العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات... الخ.

ب- نفقات الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين)، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخل ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي. ومن ثم فدخل الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى الإنتاج من خلال أثر مضاعف¹.

رابعاً: نفقات العامة على الأسعار

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب، فهي محصلتها، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق العام، من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرًا على الظروف الإستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي. يترتب على الإنفاق العام إلى مجالات الاستهلاكية فهو يؤدي على زيادة أسعارها نظراً لزيادة الطلب عليها. كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات².

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 8.

² محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، الحجار - عنابة - دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 42.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد ويحصلون علي نفع منها، سواء كان نفع عاما أو خاصا وهي بذلك تشمل دخل الدومين العام والخاص، وحصيلة الرسوم.

أولا: أثر المضاعف

يقصد بالمضاعف، في التحليل الاقتصادي، المعامل الذي يشير إلي زيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق القومي علي الاستهلاك. وإذا كان نظرية كينز اقتصرت علي بيان أثر الاستثمار علي الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن النفقة الاقتصادية الحديث يميل إلي توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع علي الأفراد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه علي بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار¹، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلي شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلي شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم حيث، ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض، أضف إلي ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدي مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة علي التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 89.

النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وإنعدام قدرته علي التجاوب مع زيادة في الاستهلاك¹.

ثانيا: أثر المعجل

ينصرف اصطلاحا " المعجل " في التحليل الاقتصادي إلي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه علي حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب علي السلع الاستهلاكية يتبعها علي نحو حتمي زيادة في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

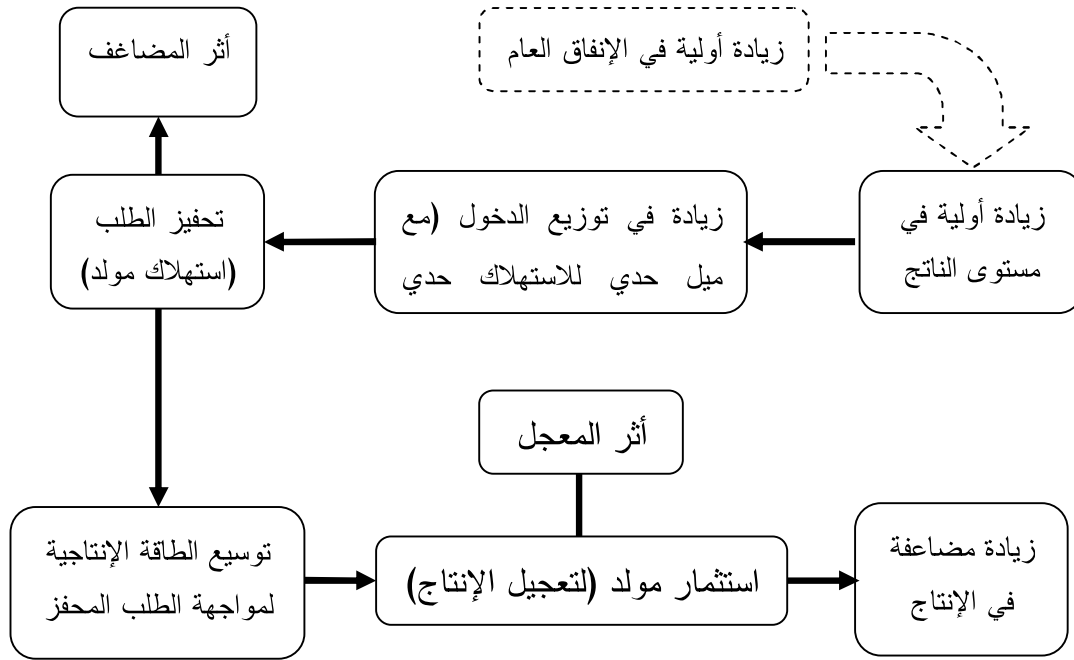
وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخل-كما رأينا- يترتب عليها زيادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلي زيادة إنتاج تلك السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستثمار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة في الاستثمار- بمرور الوقت- بنسبة أكبر.

ومما هو جدير بالذكر، هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأ المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع إلي آخر²، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الشكل (1).

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 109.

² سوزى عدلى ناشد، مرجع سابق، ص 81.

الشكل (1-4): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل



المصدر: بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 31.

خلاصة الفصل

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة علي كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية، وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان وتوضيح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الإنفاقية والأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع.

الفصل الثاني

الموازنة العامة

تمهيد

إن للموازنة العامة أهمية جد بالغة في تسيير ميزانية الدولة عبر مراحل تطورها، والحفاظ علي الاستقرار المالي والاقتصادي لها، فهي ليست وثيقة تدون فيها أرقام بمبالغ مالية موزعة علي بنود أصول وخصوم يجري تنفيذها أو إنفاقها خلال فترة زمنية محددة، و التي تحدد عادة بسنة.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلي المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة.
- ✓ المبحث الثاني: مبادئ الموازنة العامة.
- ✓ المبحث الثالث: الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة.

المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة

إن الميزانية أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في توجيه إقتصاد الوطني فلا يمكن اعتبارها مجرد بيان تقديري إحصائي لنفقات الدولة وإيراداتها فقط، فهي ليست وثيقة تدون فيها أرقام بمبالغ مالية موزعة علي بنود أصول وخصوم يجري تنفيذها أو إنفاقها خلال فترة زمنية محددة.

سوف نحاول ضمن هذه النقطة التطرق إلي نشأة الموازنة العامة للدولة، ثم إعطاء تعريف للموازنة العامة، وإبراز القواعد الأساسية وتقسيماتها.

المطلب الأول: نشأة وتطور الموازنة العامة

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، فقد كانت تختلط ماليتها معا بحيث ينفق الملك أو الحاكم علي الدولة كما ينفق علي أسرته.

تعتبر فكرة إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة وبالصورة التي هي عليه فكره حديثة العهد إذ يرجع تاريخها إلي عام 1628 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب)، والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، وإلي سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة)، وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة علي كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام)، ومناقشة والنفقات الخاصة بالدولة، ومن ثم الرقابة المستمرة علي المال العام¹.

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان-الأردن، 2007، ص157.

إن فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما تم ذلك علي مراحل متتالية، ففي إنجلترا هي أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة ثم ذلك بعد ثلاث مراحل¹:

- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب (الملك شارل الأول سنة 1629)؛

- ثم تأتي المرحلة عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تتفق فيها حصيلة الضرائب ;

أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلي الاعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي².

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للموازنة العامة

لقد جاءت بخصوص تعريف الموازنة العامة عدة تعاريف تختلف من رأي إلي آخر غير أن أغلبية هذه التعاريف تقليدي يدور حول جوهر واحد لا خلاف عليه نذكر منها علي سبيل المثال:

1- "تعتبر الميزانية العامة للدولة" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة"³.

¹ إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، ص17.

² درواسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 129.

³ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص317.

2- الموازنة العامة خطة مرسومة للسياسة الإنفاقية للحكومة ولذلك فإن لها آثار اقتصادية واجتماعية متنوعة علي مستوى الدولة واقتصادها القومي¹.

3- الموازنة هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة (سنة مالية مقبلة عادة)، فالموازنة العامة تعتبر الخطة المالية التي تعد في ضوء الاختبارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة، ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على نحو يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية مقبلة².

4- كما جاء في تعريف الميزانية العامة حسب المادة 06 من القانون 17/84 بأنها تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا والموزعة وفقا للأحكام التنظيمية المعمول بها³.

5- فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلي خزينة الدولة مهما كان مصدرها. بالإضافة أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة علي مختلف الإيرادات التي تؤول إلي خزينة الدولة مهما كان مصدرها⁴.

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 158.

² عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 257.

³ المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

⁴ مجدي شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 261.

المطلب الثالث: تقسيمات (تبويب) الموازنة العامة

حتى يستطيع المتخصص والتشريعي والسياسي وحتى المواطن العادي قراءة وثيقة الموازنة العامة وحتى يمكن التعرف على هيكل الإيرادات والنفقات العامة فإنها لا بد أن تعرض في صورة مجموعة من التقسيمات التي تشمل برامج وأنشطة الجهات المختلفة ونوعية الإنفاق والإيراد والوظيفة التي يؤديها كل إنفاق ومصادر تمويله ويقصد بالتقسيمات الموازنة الطرق المختلفة التي يتم بها عرض النفقات والإيرادات على البرلمان من أجل التعرف على هيكلها ومعرفة مدى توظيفها ومساهمتها في تحقيق أهداف خطة التنمية، وتعرض الموازنة العامة في خمسة أنواع من التقسيمات يختلف باختلاف الغرض منها:

1- التبويب الإداري

وبموجب هذا التبويب يتم إظهار التخصصات المعتمدة في الموازنة حسب الإدارة التي ستقوم بالإنفاق والحماية أي يعطي مقدار الاعتمادات الخاصة بالإدارة كالوزارة أو الهيئة العامة أو المديرية العامة.

2- التبويب الاقتصادي

وبمقتضاه يتم بين النفقات والإيرادات الجارية والنفقات الإيرادات الرأسمالية ويفيد هذا النوع من التبويب في معرفة نسبة استخدامات المواد فالنفقات الجارية هي التي تستهلك حال استعمالها أو لمدة تقل عن سنة والتي تمثل في المستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية أما النفقات الرأسمالية فهي التي تستخدم لأكثر من استعمال واحد ولمدة أكثر من سنة واحدة والتي تتمثل في الموجودات الثابتة كالمباني والأراضي¹.

¹ نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبدل إقتصادي"، مذكرة شهادة الماجستير غير منشور، جامعة أبي بكر - بلقاييد، 2012، ص24.

3- التبويب النوعي

ويطلق عليه أيضا التقسيم حسب البنود أو حسب طبيعة النفقة كما يستخدم أيضا مصطلح (الموازنة التقليدية) أو (موازنة البنود) حيث يكون التركيز فيها على مختلف السلع و الخدمات والمعدات والتجهيزات ووسائل وغيرها من النفقات التي تحتاج إليها الوحدات الحكومية في تشغيل مرافقها وتنفيذ برامجها ولما كانت الجهات الحكومية وإن اختلفت أنشطتها تشتري في الغالب سلع و مواد متشابهة، نشأة فكرة الدليل النمطي الموحد لحساب الجهات الحكومية حيث يعطي رقم الباب والمجموعة والبند والنوع مدلولاً واحداً لدى جميع الجهات¹.

4- التبويب الإقليمي

يقصد بهذا النوع من التبويب توزيع النفقات والإيرادات وفقاً لأقاليم البلد أو مناطق بهدف معرفة مقدار حصة كل إقليم أو محافظة من حجم النفقات العامة لذلك البلد من جهة ومقدار مساهمة ذلك الإقليم في الإيرادات العامة من جهة أخرى من أجل توزيع النفقات العامة على جميع أجزاء البلد المعني بصورة عادلة وحسب احتياجاتها.

5- التبويب الوظيفي:

وبموجبه يتم توزيع النفقات العامة في الموازنة حسب وظيفة النفقة إذ توجد هناك وظائف رئيسية للحكومة تخصص لها المبالغ بغية إنجازها لخدمة المواطنين والاقتصاد الوطني، وقد اختلفت الدول في عدد الوظائف لنفقاتها حيث لا توجد هناك قاعدة ثابتة لتوزيع النفقات العامة².

¹ مصطفى الفار، المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 123.

² نور محمد لمين، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثاني: مبادئ وأساليب الموازنة العامة

إن وضع المبادئ الخاصة بالميزانية العامة ساعد كثيرا علي تسيير وتسهيل الرقابة الفعالة والجادة في السياسة المالية للدولة وضمان إعداد وتحضير الميزانية بأسلوب اقتصادي مقبول، مما يساعد على حسن تنفيذ الميزانية لدورها التنموي وحسن توظيف الأموال العامة ولتحقيق هذه الأهداف المرسومة للخطة الاقتصادية، أي التوازن الاقتصادي والاجتماعي، لذا وجب وضع مبادئ وقواعد تضمن حسن وسلامة إعداد الميزانية .

المطلب الأول: مبادئ الموازنة العامة

أولاً: مبدأ السنوية العامة

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقيع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، وطالما لم يجدد هذا الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ من مبالغ الموازنة، وترجع المبررات الأساسية من المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية، فضلا علي أن ذلك يتماشي مع مجموعة من الاعتبارات المالية، بالنظر إلي المشروعات الخاصة تضع ميزانيتها كل عام كما أن الضرائب المباشرة تحصل عن مدة العام، أيضا وفي ذلك ما يجعل من الضروري تجميع نفقات الدولة على مدار السنة لمقابلتها بالإيرادات المتحصلة من مختلف المصادر خلال فترات مختلفة المصادر خلال فترات مختلفة في ميزانية واحدة¹.

وفي الجزائر تنص المادة (3) من القانون رقم: 84-17 المتعلقة بقوانين المالية على ما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، يحمل موارد

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية للطبع والنشر، جامعة الإسكندرية، 1998، ص 269.

الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة للتجهيزات لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال وهو المبدأ الساري أيضا على الميزانية الإدارية المحلية.

ومبدأ السنوي الميزانية ليس مطلقا، حيث ترد عليه استثناءات، مثل: نظام الميزانية الأثني عشر في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذ ترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة.

كما يعتبر استثناءات من مبدأ السنوية الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات .

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية.

نادي بهذا المبدأ الفقيه "ساي" (Say) حيث قال: " أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية".

ومبدأ وحدة الميزانية يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة بهذا يمكن تفسيره على أساس :

أ- الزاوية مادية: وتعني أن جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع لرقابة البرلمان.

ب- زاوية شكلية: خضوع جميع العمليات المالية لقانون واحد هو قانون المالية ومن هنا تظهر أهمية مبدأ الوحدة من حيث الرقابة البرلمانية.

واحترام مبدأ الوحدة من الزاوية المادية يعني عدم القدرة على إخفاء العجز بطريقة تقديم الميزانية المتوازنة في الشكل العادي ثم تقدم موازنة أو مجموعة موازنات تكميلية غير متوازنة.

ومن ناحية أخرى يمنع مبدأ الوحدة ظهور العمليات المالية المطابقة للنفقات النهائية ضمن حسابات خارج الشكل للميزانية الأساسية.

واحترام مبدأ الوحدة من الزاوية الشكلية يسمح للبرلمان بإعطاء الرأي حول أولوية النفقات.

وفي الجزائر فإن الهيئات الإدارية المحلية مثلا: (البلديات، الولايات) ميزانيتها نظرا لتمتع بالشخصية المعنوية، كما أن المادة 44 من القانون 84-17 تسمح بإنشاء ميزانيات ملحقة علي ما يلي: "يجوز أن يكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يصف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي نشاطها أساسها غلي إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن".

"يقرر إنشاء أو إلغاء ميزانيات ملحقة بموجب قوانين المالية"

ثالثا: مبدأ شمولية

ويعني أن تضمن الميزانية قسمين: أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط بحيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر، وهذه الطريقة توضح نتيجة نشاط الدولة مما ييسر مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية والرقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية، ويتعارض هذا المبدأ مع بعض القواعد وهي:

أ- عدم تخفيض الإيرادات والنفقات:

إذا طبقنا هذا المبدأ يجب تسجيل الإيرادات والنفقات بقيمتها الإجمالية ضمن الميزانية من الضرائب ونفقات التخلص من الطرق القديمة في حسابات الميزانية، للحصول علي دخل إضافي في هذه الحالة يمكن اللجوء إلى المصادر التمويلية الأخرى كالقروض لتمثل دخل إضافي للميزانية.

والهدف من ذلك ضبط الموازنة العامة حيث تؤدي زيادة الإيرادات إلي التبذير والإسراف والعكس يؤدي نقص الإيرادات إلي عدم تقديم الدولة خدماتها علي الوجه الأمثل.

ب-قاعدة عدم الرصد:

تمنع تغطية بعض أوجه الإنفاق عن طريق بعض الإيرادات أو العكس مما يخلق نوعا من عدم المساواة لصالح بعض الجهات العمومية فالهيئات المستفيدة من الإيرادات التي رصدت لحسابها يمكنها بسهولة الالتجاء للقروض لزيادة مواردتها كما يمنحها نوعا من الاستقلالية¹.

رابعاً: مبدأ تخصيص الإيرادات

وتعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه علي وجه معين من أوجه النفقات، فلا يجوز مثلا أن تخصص حصيلة الضريبة الإضافية علي وقود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق، أو تخصص حصيلة الرسوم الإضافية علي صحف الدعاوى والأوراق القضائية لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها وتأسيسها... إلخ وإنما ينبغي وفقا لهذه القاعدة أن يتم تحصيل جميع الإيرادات، أيا كان نوعها وأيا كانت الوحدة التي تقوم بتحصيلها، لحساب الخزنة العامة وتوزيعها علي كافة أوجه الإنفاق دون التقيد بتوزيع محدد، فضلا علي أن الإخلال بهذه القاعدة.

خامساً: مبدأ توازن الميزانية

يعني هذا المبدأ، في المفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان فالمبدأ، من هذا المفهوم، ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحتة، وهذا المفهوم كان يطبق علي الموازنة الدولة نفس المبادئ التي تنطبق علي موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز يتجه

¹محمد صغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 90، 96.

بطبيعته إلي التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الإصدار الاقتراض، أو إلي حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلي الإسراف والتبذير. وبعبارة أخرى، كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي، ويعد أخطر بكثير من فائض الميزانية، أما المفهوم الحديث في المالية العامة فلم تعد تنظر إلي العجز في الميزانية على أنه الكارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي.

ولكن ليس معني ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستعبد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلي أن يستبدل بفكرة التوازن المالي فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتي ولو أدى هذا إلي حدوث عجز مؤقت في الموازنة.¹

المطلب الثاني: أساليب الموازنة العامة

أ- التوجيهات العامة: ويختص مجلس الوزراء بوضع هذه التوجيهات بعد دراسته لمتطلبات الحاجات العامة في ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية حيث تنصب هذه الإجراءات علي تحديد السياسة العامة للدولة بجوانبها المختلفة ، ويتخذ قراراته تلك في ضوء الوقائع والتقارير الموضوعة أمامه من قبل المختصين والنتائج المترتبة علي إهمالها أو الاستجابة لها.

ب- تعليمات تقدير الموازنة: بعد أن يضع مجلس الوزراء الخطوط العريضة للسياسة العامة بعامة والسياسة المالية بخاصة تقوم وزارة المالية مسترشدة بتلك السياسة والتوجيهات بإصدار تعليماتهم إلي الوزارات كافة توضح فيه المبادئ التي يجب الاسترشاد بها عند تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة ويجب أن تتوخي الدوائر من الدقة والوضوح والإخلاص في تلك التقديرات وعدم المبالغة والابتعاد عن الارتجال والتحكمية- ويجب أن تكون تلك التقديرات أقرب إلي الواقع ذلك لأن الخطأ في تقدير

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 203- 299.

الإيرادات يؤدي غلي شلل حركة الجهاز الإداري إذا كانت المبالغ المحصلة أقل كثيرا من التقدير أو قل كثيرا من التقدير أو إذا كانت المبالغ المحصلة أقل بكثير من التقدير أو إذا بولغ في خفض النفقات العامة إلي أقل من حقيقتها- كما تطلب وزارة المالية أن تقدم لها تلك التقديرات لإيرادات والإنفاق خلال فترة زمنية معينة.

ج-تجميع نتائج التقديرات: بعد أن تصدر وزارة المالية تعليماتها مرفقة ببعض الاستثمارات إلى الوزارات المختلفة تقوم تلك الوزارات بإجراء التقديرات الخاصة بالإنفاق والإيراد لموازنتها والتي يجب أن تكون معبرة وبدقة عن احتياجاتها من الإنفاق وما تتوقع تحصيله من الإيراد.وتقوم وزارة المالية بمناقشة تلك الموازنات مع المختصين في كل وزارة فإذا ما تم ذلك تتولى وزارة المالية تجميع تلك الموازنات والتنسيق بينهما وتوحيدها لعمل المشروع الموازنة الذي سيتضمن جدولين موحدين للإيرادات والآخر للنفقات العامة ثم تقوم وزارة المالية بإحالة المشروع إلي مجلس الوزراء لمناقشة مرفقا بمذكرة توضح فيها أهداف الموازنة وأسباب اختلافها عن أهداف الموازنة السابقة أو اتفاقها معها.¹

المطلب الثالث: مراحل تحضير الموازنة العامة وإعدادها

تتسم مراحل الموازنة العامة بالتتابع مما يؤدي إلي تحديد دورة كاملة للموازنة العامة تضم مراحل متعاقبة وهذه المراحل هي:

- مرحلة الإعداد الميزانية.

- مرحلة الاعتماد.

- مرحلة التنفيذ.

¹ عادل فليح العلي، مالية دولية، ط2، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 50.

وتختلف مسؤولية القيام بتلك المراحل باختلاف الأنظمة المالية ولكن مهما اختلفت تلك الأنظمة فإن المسؤولية محصورة على السلطتين التشريعية والتنفيذية

وسيختص هذا المطلب لبعض تلك المراحل علي النحو التالي:

أولاً: مرحلة إعداد الميزانية

من المتفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها ويرجع ذلك إلي العديد من المبررات:

- تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية علي السلطة التنفيذية، والحكومة أن تضع من البرامج والسياسات ما تراه كفيلاً بتحقيق الأهداف المرجوة، ولها أن تطلب ما تراه ضرورياً لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها.
- للحكومة أجهزة وإمكانات فنية وإدارية قادرة علي تحديد مقدرة القطاعات والفئات علي تحمل الأعباء المالية الأمر الذي يمكنها من اختيار مصادر الإيراد.
- السلطة التنفيذية اقدر علي معرفة حاجات المجتمع، لذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة علي مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة إعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد موازنتها¹.

ثانياً: مرحلة الاعتماد

تختص السلطة التنفيذية (الحكومة) بتحضير وإعداد الموازنة العامة، باعتبار أنها تعبر عن الخطة، التي ترسمها الحكومة لنشاطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للسنة المقبلة، وتتفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد (إقرار) الموازنة، باعتبار أنها جهة

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 165.

الاختصاص التي تتولي مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، سواء تكونت السلطة التشريعية من مجلس واحد، أو أكثر حسب النظام السياسي والإداري المتبع.

مناقشة السلطة التشريعية لمشروع الموازنة العامة، وإقراره، وهو ما يعني تطبيقاً للقاعدة المالية التي تقول "أسبقية الاعتماد على التنفيذ، وهذا ما يقوي موقف السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة، وحتى لا توضع السلطة التشريعية أمام الأمر الواقع العملي، أن تبدأ السنة المالية الجديدة، ولما تنتهي السلطة التشريعية من اعتماد الموازنة العامة، لذلك وضماناً لسير أعمال الدولة، التي لا تتوقف مع انتهاء السنة المالية السابقة، فإن السلطة التشريعية تعطي الموافقة للسلطة التنفيذية، مع عدم الإخلال بقاعدة أسبقية الاعتماد على التنفيذ، على الاستمرار بالعمل، حسب اعتماد الموازنة السابقة، وتطبيق الاستثناء من سنوية الموازنة، بإتباع نظام الموازنات الإثني عشر، السابق الإشارة إليه، إلى حين اعتماد الموازنة العامة الجديدة¹.

وسنتطرق لأهم مراحل بالتفصيل :

أ- **مرحلة المناقشة:** حيث يعر مشروع الميزانية العامة للمناقشة العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب، غالباً على كليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

ب- **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** وتطلع به لجنة مختصة متفرعة عن مجلس النواب ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية تم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار النشر والتوزيع، 2008، ص308.

ج-مرحلة المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة ثم يصير التصويت علي الميزانية العامة بأنواعها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن¹.

ثالثا: مرحلة التنفيذ

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون الموازنة العامة، يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلي واقع ملموس في وقت حاضر، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة، العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة، وكلما كان تحضير وإعداد الموازنة العامة محكما ودقيقا وموضوعيا، كلما كان تنفيذ الموازنة العامة متطابقا مع الواقع العملي وقريبا جدا من الأرقام الواردة في الموازنة العامة.

ولا تقتصر مرحلة تنفيذ الموازنة العامة على تحصيل الإيرادات العامة، وإنفاق النفقات العامة، بل تتناول كذلك المتابعة والرقابة لآثار العماليات والمالية في الاقتصاد القومي، واتجاهات تطبيق الموازنة نحو الأهداف الاقتصادية والمالية المنشودة، حتى تستطيع الدولة من خلال المتابعة والرقابة، تعديل سياسة الإيراد وسياسة الإنفاق في الوقت المناسب إذا تطلب الأمر ذلك².

رابعا: مرحلة الرقابة والمراجعة

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بينها الميزانية العامة للدولة. وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص364.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص315.

وبمعنى آخر، أن كل عملية مالية يقوم بها أي مشروع تستلزم وجود رقابة مالية من نوع معين. فمن باب أولي، تكون الحاجة إلي المراقبة علي تنفيذ الموازنة العامة أكثر ضرورة وحيوية، وذلك بسبب كبر حجم عماليتها، وما ترتبط به هذه العماليات من آثار توزيعه للدخل القومي الحقيقي بين الأفراد والفئات والطبقات، وبناء علي ذلك، فإن الهدف الأساسي من الرقابة علي تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة وتأخذ الرقابة علي تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة، وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة¹.

المبحث الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تعد هذه المرحلة هي الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، وذلك للتأكد من أن تنفيذها قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وإجازتها السلطة التشريعية، حيث تهتم بملاحظة التنفيذ والتحديد درجة التحقيق أو الفشل فيه خطوة بخطوة، وتتم المتابعة عن طريق الكشوف الدورية، في حين تركز الرقابة علي التحليل النتائج النهائية للعمل وتقدير مدى انفاقها مع الأهداف المقررة²، تأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عدة أشكال مختلفة باختلاف الزمن، التنفيذ والنوعية.

المطلب الأول: الرقابة من حيث الزمن

وتنقسم إلي ثلاثة أقسام كما يلي:

أ- الرقابة السابقة على التنفيذ:

تسمى الرقابة الإدارية تتمثل في الإجراءات عمليات المراجعة (التدقيق)، وهي رقابة تمنع وقوع الخطأ المالي وتعالجه قبل حدوثه، حيث لا يجوز وفقا لهذا الأسلوب الارتباط

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 341.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 556-558.

والالتزام بدفع أي مبلغ (نفقة) قبل الحصول علي الموافقة من الجهة التي تتولي الرقابة على الإنفاق في الدولة، وتجري عمليات المراجعة والرقابة على النفقات فقط، حيث لا تتولى يتصور إجراء رقابة سابقة علي تحصيل الإيرادات ولذلك تسمى هذه الرقابة بالرقابة السابقة على الصرف. وتكمن مهمة هذه الرقابة في عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الموازنة أو القواعد المقرر في اللوائح الإدارية المختلفة. وتقوم بها وزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن المال العام بواسطة المراقبين الماليين (المراجعة القانونيين)¹.

ب- الرقابة اللاحقة:

تبدأ هذه الرقابة عملها الرقابي بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة لدولة وهي لا تنصب على جانب النفقات كما هي الحال في الرقابة السابقة على الصرف وإنما تمتد لتشمل الرقابة على الإيرادات العامة(وعلى الأخص الضرائب والرسوم) للتأكد من قيام الجهات الإدارية المختصة بالتحصيل بهذا العمل وإن ما تم تحصيله قد أودع فعلا خزانة الدولة².

وترتكز أهداف هذه الرقابة على اكتشاف الانحرافات والأخطاء والمشكلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية وتجنب وقوعها مستقبلا. فهي وسيلة للمحاسبة والوقاية، ولهذا تعرف باسم الرقابة العلاجية.

ج- الرقابة أثناء التنفيذ:

وتتمثل في عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة في الدولة علي نشاط السلطة التنفيذية المتعلق بالعناصر الواردة في الموازنة العامة. وتمارس هذه الرقابة

¹ حكيم بوجطو، "الموازنة العامة وأفاق العصرية -حالة الجزائر-"، مذكرة شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي- الدكتور يحي فارس- المدينة، 2008، ص23.
² عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص520.

السلطة التشريعية التي لها أن تطلب البيانات والمستندات والوثائق اللازمة عن تنفيذ الموازنة، فإنه يكون من حقها توجيه أسئلة السنة واستجابات إلى الوزراء المختصين عن كيفية صرف النفقة ومدى التقيد بالقوانين والتعليمات.

كما يمكنها إجراء هذه الرقابة عندما تلجأ السلطة التنفيذية إليها طالبة فتح اعتمادات إضافية، إذ تقوم بالضرورة بتقديم معلومات كافية عن حالة تنفيذ الموازنة وتبرير طلبها¹.

المطلب الثاني: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

يمكن أن نميز نوعين من الرقابة الذاتية والرقابة الخارجية:

أ- **الرقابة الذاتية:** تنشأ هذه الرقابة من خلال ممارسة الرؤساء الرقابة على أعمال مرؤوسيتهم، وكذلك الرقابة التي يمارسها موظفو وزارة المالية من خلال مديري الحسابات والمشرفين على عمليات الصرف التي يأمر بها الوزير أو المدير وتكون إما رقابة موضوعية أو رقابة على أساس المستندات².

ب- **رقابة الخارجية:** فهي تلك التي يعهد بها إلى هيئات مستقلة وغير خاضعة للسلطة التنفيذية وهي في هذا قريبة بمهمة مراقبي الحسابات بالنسبة لشركات المساهمة، وتنقسم بدورها إلى:

- **رقابة قضائية:** حيث تتولى هيئة قضائية فحص الحسابات واكتشاف المخالفات المالية وحوادث الغش والسرقة، وقد يعهد إليها بمحاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية وإصدار العقوبات المنصوص عليها. أو قد تحدد مهمتها في اكتشاف المخالفات المالية ومطالبة المسؤولين بتدارك الموقف أو إحالتهم للقضاء الجنائي إذا استدعي الأمر، كما قد تطلب منها وضع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية أو السلطة التشريعية، أو الاثنين معا تعرض فيه ما اكتشف من مخالفات مالية.

¹ سوزي علي ناشد، مرجع سابق، ص345.

² حكيم بوجطو، مرجع سابق، ص24.

- رقابة تشريعية: وهي تلك التي تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من سلطة مطلقة في الرقابة المالية وتباشر السلطة التشريعية هذه المهمة بطرق مختلفة، فقد تتم الرقابة المالية عن طريق الهيئة التشريعية مباشرة أثناء السنة المالية أو بعد فحصها للحساب الختامي عن طريق الاستجواب والسؤال للوزراء كـممثلين للسلطة التنفيذية. إلا أنه سرعان ما اتضحت عيوب هذا الأسلوب من أساليب الرقابة المالية نظرا لعدم إلمام أعضاء الهيئة التشريعية بالضرورة بالأصول العلمية للرقابة المالية أو لعدم توفر الخبرة والوقت اللازمين لهذه المهمة. ومن الناحية العلمية نجد أن كثيرا من الدول قد جمعت بين هذه الطرق الثلاثة للرقابة التشريعية حيث يتولى هيئة فنية متخصصة مراقبة تنفيذ الميزانية وفحص كل ما يتعلق بالعمليات المالية للدولة والوقوف على مخالفات المرتكبة ورفع التقارير السنوية وغير السنوية إلى السلطة التشريعية، فتقوم اللجنة المالية المنبثقة من السلطة التشريعية بدراسة هذه التقارير دراسة تفصيلية ثم تحليلها مرفقا بها ملاحظاتها وإقتراحاتها إلى المجلس التشريعي بهيئة الكاملة ليتولى محاسبة السلطة التنفيذية واتخاذ ما يلزم من إجراءات¹.

المطلب الثالث: الرقابة من حيث النوع

ويتم التفرقة بين الرقابة من حيث النوعية:

1- الرقابة الحسابية

وهي الرقابة التقليدية، تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل، وهي تركز على سلامة الإجراءات وصحة المستندات وعمليات التحصيل والصرف وقد تمتد الرقابة الحسابية إلى فحص النظام المالي المعمول به.

2- الرقابة التقييمية (الاقتصادية)

فهي تبحث عن مدى تحقيق أهداف الميزانية أي مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تهدف إلى الكشف عن مدى كفاءة الوحدات الإدارية مع وضع المقترحات، وتعد من أحداث الأساليب التي تسعى على وضع معايير وأنماط تتخذ أساسا للمراجعة².

¹ بونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبعة- نشر- توزيع، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، 2000، ص ص 194، 197.

² أوكيل حميدة، "تأثير تطبيق أليات الحوكمة في دعم حوكمة الميزانية العامة للدولة"، جامعة العقيد أكلى محمد أو لحاج-البويرة، يوم 2004/17/01، ص 11.

خلاصة الفصل:

إن الميزانية العامة باعتبارها برنامج مفصل لعمل الحكومة وأداة للخطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية و مع التطور الحديث الذي يشهده العالم وتعقد معاملاته في شتى المجالات، فلا بد على الجزائر ولمسايرة هذا التطور العمل على تطوير النظام المعمول به في مجال الميزانية العامة والتخلي عن الميزانية التقليدية لما لها من سلبيات عديدة والعمل وفق إصلاح شامل لتطوير نظام الميزانية وذلك بإدخال النظم الحديثة والاستعانة بالخبرات الناجحة في هذا المجال.

الفصل الثالث

تحليل هيكل الإنفاق

العام وتأثيرها على الموازنة

العامه في الجزائر

للفترة 2001-2014

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العامة والموازنة العامة سنحاول في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث للقيام بدراسة هيكل النفقات العامة علي الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، وذلك باستعمال بعض المعطيات والإحصائيات والبرامج التعديل والإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلي تطهير وتعزيز الاقتصاد برؤى اقتصادية جديدة تهدف أيضا لتعزيز الإيرادات وتقليص النفقات العمومية الذي لم يعمل علي تحقيق الموازنة العمومية للدولة.

ولهذا نحاول في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي التطرق للتطورات التي عرفتها الإنفاق العام على الموازنة ولهذا قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: دراسة النفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة للفترة (2001-2014).
- ✓ المبحث الثالث: تحليل أثر هيكل الإنفاق العام على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2014).

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر

إن دراسة الإنفاق العام في الجزائر يعطي انطبعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة من خلال إلقاء الضوء، علي دراسة نظرية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر.

المطلب الأول: الإنفاق العام وتصنيفها حسب المشرع الجزائري

إن دراسة الإنفاق العامة في الجزائر يعطي انطبعا عن دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة من المنظور الجزائري

تمثل النفقات العامة الصور التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

إن المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل مع النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى تستطيع الوصول إلي أهدافنا من خلال وجدان الشعب، وهذا ما قصدناه بعبارة المجتمع الإنساني التي تضمنها التعريف المذكور أعلاه.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الفرع الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة وهي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها¹، كما اعتبر أن النفقات العامة هي أعباء² ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

وعلى غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من أهمية بالغة فإن الجزائر تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف. ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى³. وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك بأن الأعباء(النفقات) الدائمة للدولة⁴.

بحيث كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فإن هذه النفقات هي من قبل نفقات التجهيز، وتشمل كل من:

¹ المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

² المادة (04) من نفس القانون.

³ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص31.

⁴ المادة رقم (23) من القانون 84/17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

أولاً: نفقات التسيير (ميزانية التسيير)

إن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فهي النفقات على الأجور، صيانة العتاد، المعدات والأدوات إلخ ولها تقسيم خاص.

1- تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطي لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقييم خاص بها وفق عناوين وكل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية، والمصاريف وأدوات التسيير، وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة.

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية (الجدول ب) كما هو موضح في المثال الموالي والخاصة بميزانية التسيير لسنة 2014 بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة التي تظهر في أسفل الجدول هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات وذلك كما هو مبين من خلال الجدول الموالي.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول(ب)

الجدول(3-1): توزيع الإعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل الدوائر وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية.....
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول.....
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني.....
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية.....
72.365.637.000	وزارة العدل.....
87.551.455.000	وزارة المالية.....
41.050.228.000	وزارة الطاقة والمناجم.....
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....
233.232.794.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....
241.274.980.000	وزارة المجاهدين.....
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية.....
13.148.714.000	وزارة النقل.....
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية.....
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة.....
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....
18.630.359.000	وزارة الإتصال.....
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية.....
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
25.233.155.000	وزارة الثقافة.....
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

23.801.125.000	وزارة التجارة.....
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان.....
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة.....
3.680.186.00	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي.....
470.696.623.000	التكاليف المشتركة.....
4.714.452.366.000	المجموع العام.....

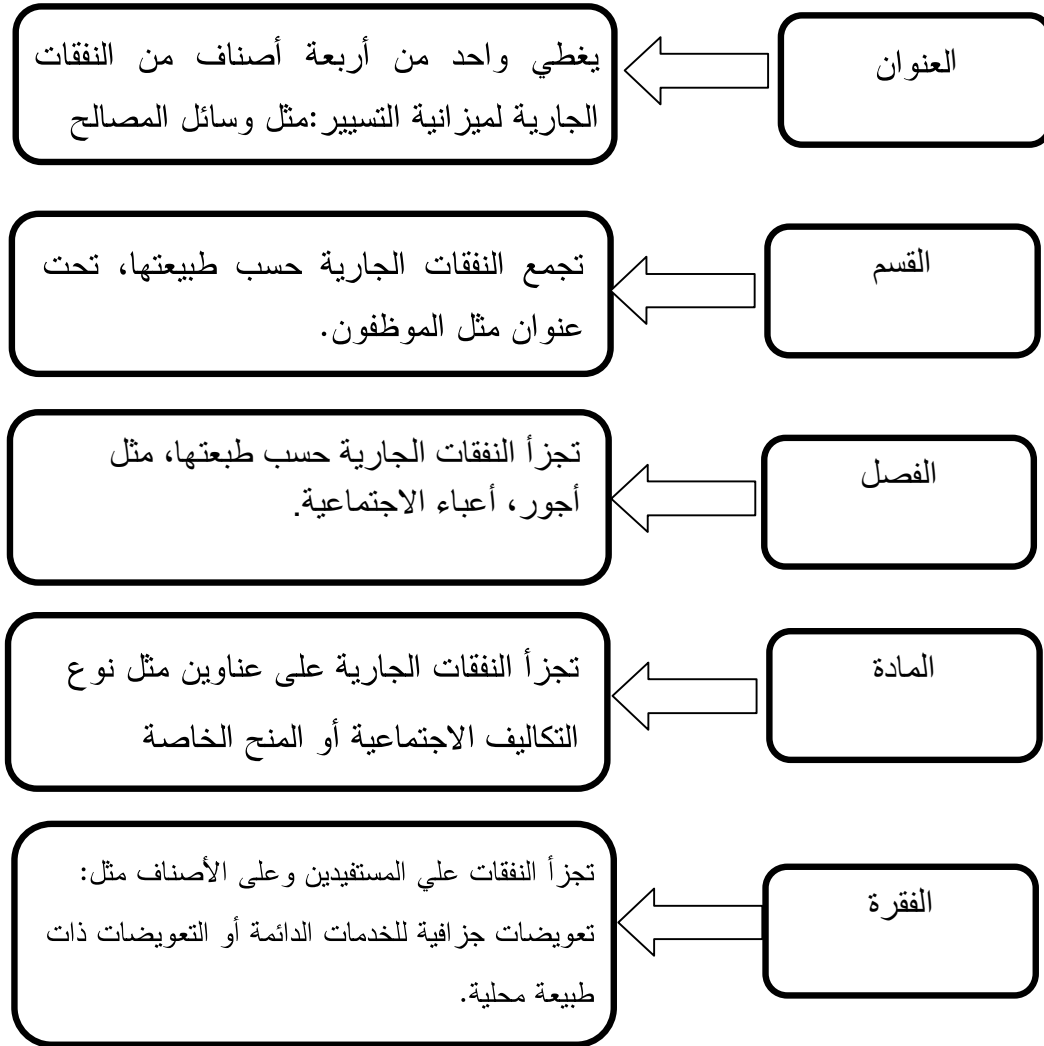
المصدر: الملحق بقانون المالية 2014.

2- تقسيم نفقات التسيير داخل كل وزارة

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات حسب "العناوين" والأقسام" و"الفصول" و"المواد" و"الفقرات" وذلك وفق ما هو مبين في الشكل البياني الموالي:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل البياني رقم (3-1) : مدونة ميزانية التسيير



المصدر: لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص57.

- فيما يخص العناوين فقد تم توضيحها قانونيا إلي أربعة عناوين تتمثل فيما يلي¹:
- 1- أعباء الدين والنفقات المحسومة.
 - 2- تخصيصات السلطات العمومية.
 - 3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
 - 4- التدخلات العمومية.

¹ المادة (24) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكن ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة كما يلي¹:

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.

- ✓ القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)
- ✓ القسم الثاني: دين داخلي الديون العامة (فوائد سندات الخزينة)
- ✓ القسم الثالث: دين خارجي.
- ✓ القسم الرابع: ضمانات.
- ✓ القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان: غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية).

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: ينقسم هذا العنوان إلى أقسام التالية

- ✓ القسم الأول: الموظفون: مرتبات العمال.
- ✓ القسم الثاني: الموظفون: المعاشات والمنح.
- ✓ القسم الثالث: الموظفون: التكاليف الاجتماعية.
- ✓ القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.

¹ لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

- ✓ القسم الخامس: أشغال الصيانة.
- ✓ القسم السادس: إعانات التسيير.
- ✓ القسم السابع: مصاريف مختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية: يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- ✓ القسم الأول: تدخلات العمومية والإدارية
- ✓ القسم الثاني: النشاطات الدولي.
- ✓ القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي.
- ✓ القسم الرابع: النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات.
- ✓ القسم الخامس: النشاط الاقتصادي: تدخلات ومساعدات.
- ✓ القسم السادس: النشاط الاجتماعي: المساعدة والتضامن.
- ✓ القسم السابع: النشاط الاجتماعي: الوقاية.

ثانيا: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز)

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلي تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة¹، وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص68.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات الفرعية"، "الفصول"، "المواد".

1- تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين

لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين) وهي¹:

أ- الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ج- النفقات الأخرى بالرأس مال.

2- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في القانون المالية بعنوان الجدول (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذلك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التسيير لسنة 2004 بحيث تظهر القطاعات والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

¹ المادة (35) من القانون 17/84 المؤرخ في 8 شوال الموافق ل7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

**الجدول رقم (3-2): نموذج لميزانية التجهيز
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات**

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الزراعة والري	229.135.5000	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	285.000.000	160.000.000

المصدر: الجدول (ج) الملحق بقانون المالية 2001.

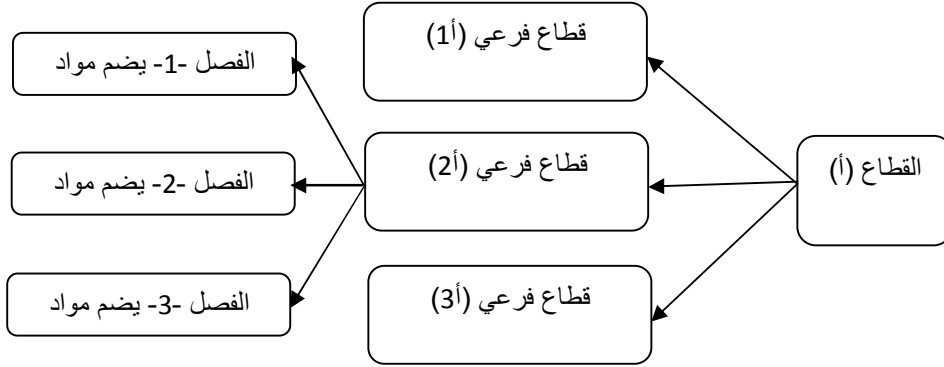
3- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول

مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها كما هو موضح في مخطط التالي:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل رقم (3-2): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد



المصدر: بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 132.

المطلب الثاني: مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة

تعتبر عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة وتحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة، باعتبار أن الميزانية العامة هي الأداة التي تنفذ بها الأهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلي هيكل النفقات العامة في ميزانية الجزائر وأهم النقائص بالإضافة إلي تقنية ترحيل الاعتمادات رخص البرامج الإنفاق للجمهور، والأشكال الحاصل في قانون ضبط الميزانية سنتطرق إليها في الفروع التالية:

الفرع الأول: من حيث التصنيف (مدونة النفقات العامة)

تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام، فهي تعتمد علي إطار قانوني ويوجد قانونين تشريعيين مهمين هما:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

✓ قانون 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم.

✓ القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية من خلال:

أ- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلي عدة نفقات من طبيعة مختلفة

ب- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.

ج- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة. من خلال التصنيف الحالي.

الفرع الثاني: ترحيل الاعتمادات وترخيص البرامج

يعتبر ترحيل الاعتمادات أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية الميزانية، وهو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، كما لا تقفل الإعانات والتخصصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات الميزانية المعمول بها، ما لم تتفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة.

لكن هناك إشكال معين يتمثل في كون هذه الرخص المهمة في مجال حماية الأموال غي المستعملة في سنة مالية معينة أن ترحل إلي السنة المقبلة، لا تطبق في الجزائر على كل

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

أنواع نفقات التسيير باستثناء المذكورة سابقا، مما أدى إلي ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك بقرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة، فضلا على سوء استخدامها.

لكن الأمر يختلف في حالة ميزانية التجهيز فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمر ألي ومعمول به من حيث ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلي السنة المقبلة من طرف المصالح المعنية ومصالح التخطيط.

وخلاصة القول أن تقنية ترحيل الإعتمادات ورخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية لكنها لا تطبق بحذافيرها وتتخللها الكثير من التجاوزات.

الفرع الثالث: الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة

أ - الوثائق المساندة للميزانية

بالنظر إلي ميثاق المنفتح للممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI والقاضي بضرورة أن يخضع أي التزام أو إنفاق من الأموال العامة لمجموعة شاملة من القوانين الميزانية ولقواعد إدارية معلنة، كما أنه يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة ففي الجزائر هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لا تظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، والتقدير المالي والاقتصادي، باستثناء الجداول العادية التي تظهر في كل قانون المالية السنوي:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول (أ): الخاص بالإيرادات النهائية.

الجدول (ب): الخاص بميزانية التسيير.

الجدول (ج): الخاص بميزانية التجهيز.

وبالتالي فإن عدم شفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة فإنه يكتنف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام.

ب- شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص:

تشير المادة 68 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية "يرفق قانون المالية للسنة بما يلي: قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات" الخاصة بالخزينة، فإنه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ماعدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية وتطبيقا لأحكام القانون المتعلق بقوانين المالية يجب أن يدرج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب في مقترحاتكم الميزانية، كما أن الإصلاحات البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تنقضي عند إنتهائه من المصادقة على قانون المالية¹.

المطلب الثالث: برامج الإنفاق العام في الجزائر

يهدف برامج برمج الاستثمارات العمومية إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية على المدى القصير وتوفير شروط النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وعلى هذا يفترض أن الإجراءات التي تم اتخاذها على المدى القصير كفؤة لدرجة أنها تستطيع إجراء التعديلات

¹ بن عزة محمد، مرجع نفسه، ص ص 131-135.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

على الإختلالات المسجلة، وعليه تقوم السلطات العمومية بالتدخل في المجالات المتعلقة بالتضخم، وإنشاء نظام للأسعار يسمح بتخصيص عادل للموارد واعتماد سعر الصرف ويتطلب الوصول لهذه الغاية تخفيض العملة الوطنية، وتأطير القروض وتخفيض عجز الميزانية¹.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة الصعبة التي مر بها خلال فترة التعديل الهيكلي، فهو برنامج تم بعثه بعدد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة تقدر بـ 525 مليار دج (أي حوالي 7 مليار دولار) موزعة على أربعة سنوات (2001-2004)، خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة التالية²:

- أشغال كبري وهياكل قاعدية.

- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.

- دعم الإصلاحات.

¹ خالد منه، "إيراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990"، مذكرة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2015، ص 161.

² بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 145.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (3-3): توزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار (دج)

المجموع "نسبة %"	المجموع "مبالغ"	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1 %	21.05	2.0	37.2	7.02	100.7	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38.8 %	204.2	6.5	53.1	70.2	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4 %	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6 %	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100 %	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بوفليح نبيل، "آثار التنمية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير" غير منشور، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2005، ص 107.

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة، مشروع)

عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
6312	الري، الفلاحة والصيد البحري.
4316	السكن، العمران والأشغال العمومية.
1396	تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي
1296	هياكل قاعدية، شبابية وثقافية.
982	أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية.
623	اتصالات وصناعة
653	صحة، بيئة ونقل
223	حماية اجتماعية.
200	طاقة ودراسات ميدانية.

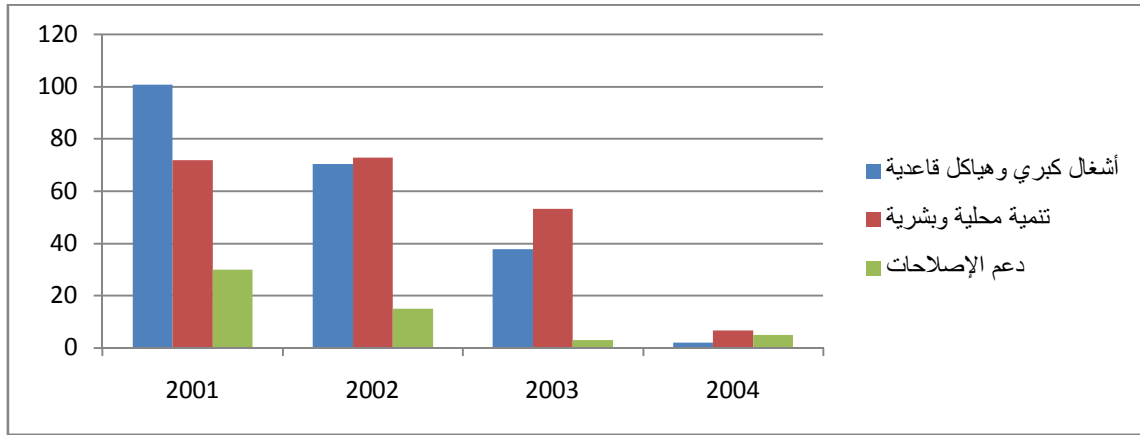
المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

ومن خلال الجدولين السابقين إن القطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذا على نصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 201.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4%، ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها سنة 2001 كما صاحبة بما يقارب 213 مليار دج، ثم سنة 2002 بما يقارب 178 مليار دج، ثم سنتي 2003 و2004 بما يقارب 113.9 مليار دولار على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).



المصدر: بناء على معطيات الجدول (3-4).

وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم(3-5): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر للفترة (2004-2001)

الوحدة: %

2004	2003	2002	2001	
6.2	5.9	5.2	5	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3.3	8.8	3.7	-1.6	معدل النمو في قطاع المحروقات
5.2	6.9	4.7	2.4	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي

Source: Worlded bank ،People s democraticrepublic Of Algeria a Public expenditurereview Assuring High Quality public expenditurereview Assuring High Quality public Investment.(In two Volumes).

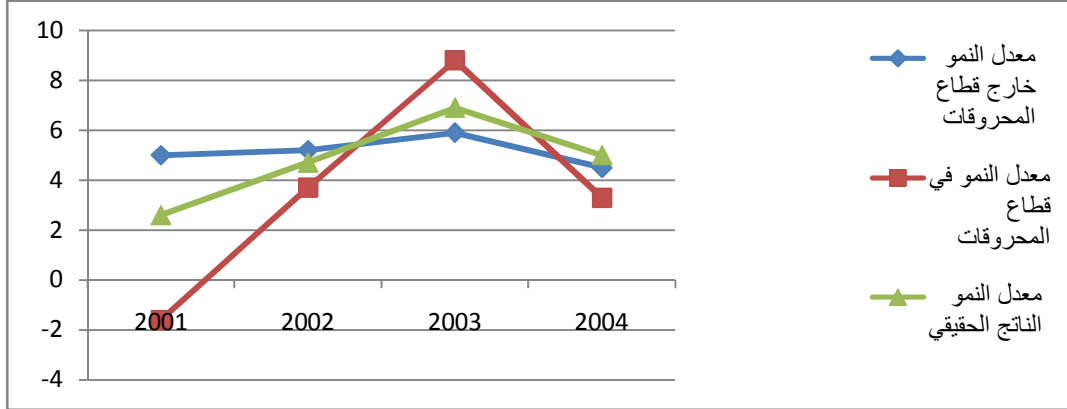
Volume I :Main Text August 15 و 2007، Social and Economic Deveelopment Group middle East and North AfricaRegion، Report No :36270-DZ،p24.

من خلال الجدول شهد معدل نمووا تحسن ملحوظ، حيث وصلت أقصاها ببلوغها نسبة 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004 وذلك يرجع إلى تحسن بشكل كبير أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 والتي ارتفعت بحوالي 10.4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرف تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001- 2004 قدر بـ 1.2%.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل رقم (3-4): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-

2004)



المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم (3-5)

الفرع الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الأول" (2005-2009)

لقد جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصادي، خلال الفترة 2009/2005، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفادة من مبلغ 600 مليار دج وذلك راجع لبرامج إنجاز الطريق شرق غرب، وقطاع السكن استفادة من 555 مليار دج لإتمام المليون سكن، بالإضافة إلى قطاع النقل هو الآخر استفادة من مبلغ 700 مليار دج لعصرنة هذا القطاع.

ويتضمن هذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: %

النسب %	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1%	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100%	4202.7	المجموع
45.5%	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص6.

وقد جاء هذا البرنامج تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تحديث وتوسيع الخدمات.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.
- دفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-7): تطور معدلات النمو الحقيقية للفترة (2005-2009)

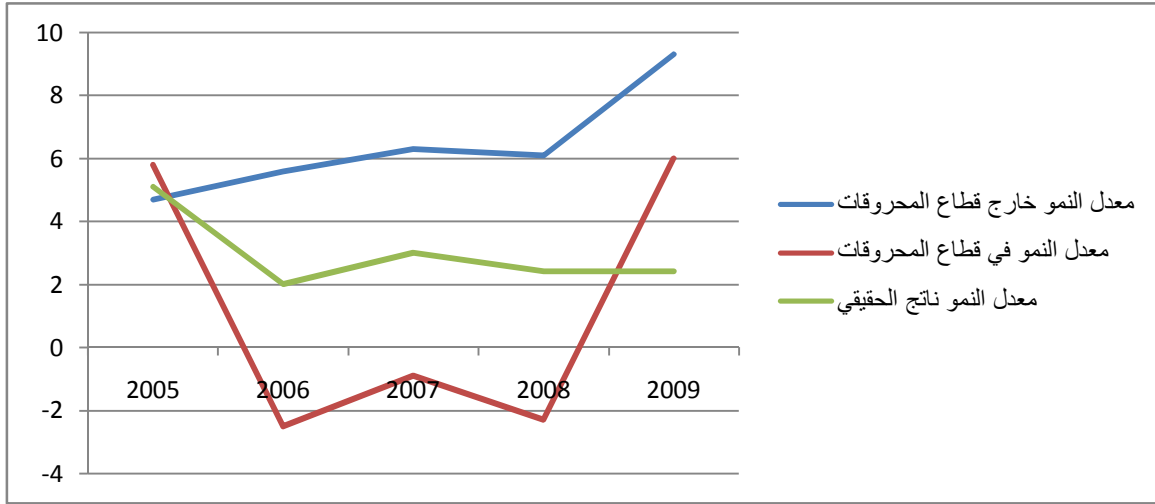
الوحدة: %

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
9.3	6.1	6.3	5.6	4.7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
6	-2.3	-0.9	-2.5	5.8	معدل النمو في قطاع المحروقات
2.4	2.4	3	2.0	5.1	معدل النمو ناتج الحقيقي

Source: Banque d Alger, Rapport annuel: Reparation sectorielle de la croissance du PIB reel, 2009, P203.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل رقم (3-5): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء معطيات الجدول رقم (3-7).

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق برنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تتجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني" 2010-2014

إن المبالغ الخماسي للبرنامج يقدر ب 21214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلي ثلاثة برامج فرعية، والجدول التالي يبين توزيع البرامج على القطاعات:

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (3-8): برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

الوحدة: %

النسبة %	حجم الإعتمادات "مليار دج"	البرامج
%45.42	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	3700	-السكن
	1898	-التربية والتعليم، التكوين المهني
	619	-الصحة
	11800	-تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية
	1886	-باقي القطاعات
%38.52	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	5900	-قطاع الأشغال العمومية.
	2000	-قطاع البناء
	500	-قطاع التهيئة العمرانية
%16.05	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	-الزراعة والتنمية الريفية
	2000	-دعم القطاع الصناعي والعمومي
	500	-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: باي راقد صافية، "دراسة اقتصادية وقياسية لأثر سعر البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماستر غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة مسيلة، 2015، ص 81.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادة هذا القطاع على أكبر نسبة من البرامج تمثلت في %45.42 بمبلغ قدره 9903 مليار دج بنسبة %38.52 من إجمالي مبالغ البرنامج.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: جاء هذا القطاع في الرتبة الثانية حيث خصص له مبلغ 8400 مليار دج بنسبة %38.52 من إجمالي مبلغ البرنامج.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

- قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت هذه القطاعات من مبلغ قدره 3500 مليار دج دولار بنسبة 16.05% من إجمالي المبالغ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة ركزت برامجها على القطاعات التي تؤدي إلى رفع معدل النمو وتحسينه.

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للجزائر للفترة (2001-2014)

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم الأدوات السياسية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2001-2014)

لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001-2014)، وهذا ما يعكس دور الدولة وتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق التطور الاقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم(3-9): نسبة النفقات إلى إجمالي (النفقات التسيير والتجهيز) للفترة (2001-2014).

الوحدة: %

السنوات	نفقات العامة	نفقات التجهيز		نفقات التسيير	
		القيمة	نسبة نفقات إلى إجمالي التجهيز %	القيمة	نسبة نفقات إلى إجمالي التسيير %
2001	1321028	357395	27.05	963633	72.94
2002	1550646	452930	29.20	1097716	70.79
2003	1639265	516504	31.50	1122761	68.49
2004	1888930	638036	33.77	1250894	66.22
2005	2052037	806905	39.32	1245132	60.67
2006	2453014	1015144	41.38	1437870	58.61
2007	3108669	1434638	46.14	1674031	53.85
2008	4191053	1973278	47.08	2217775	52.91
2009	4246334	1946311	45.83	2300023	54.16
2010	4466940	1807862	40.47	2659078	59.52
2011	5731407	1934500	33.75	3797252	66.25
2012	7054350	2363010	33.49	4691340	66.50
2013	6635620	2479260	37.36	4156360	62.63
2014	7153040	2611000	36.50	4542040	63.49

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz 2001 إلى 2014.

- وزارة المالية

من خلال الجدول يمكن الخروج بملاحظتين هما:

الأولى: فيما يتعلق بنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلال هيكلياً بينها وبين النفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة مرتفعة خلال الفترة من إجمالي النفقات العامة

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

وقد بلغت أقصاها خلال السنة 2001 حيث بلغت 72.94% ثم انخفضت سنة 2008 حيث بلغت 52.91%، ثم ارتفعت إلي أن بلغت أقصاها سنة 2014 بنسبة 63.49%.

الثانية: أما نفقات التجهيز نلاحظ أنها في تزايد متتابع لكن بنسب منخفضة هذا يعني ضعف الاستثمار خلال هذه الفترة في المشاريع الاقتصادية.

الجدول رقم (3-10): تطور هيكل النفقات العامة للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون (دج)

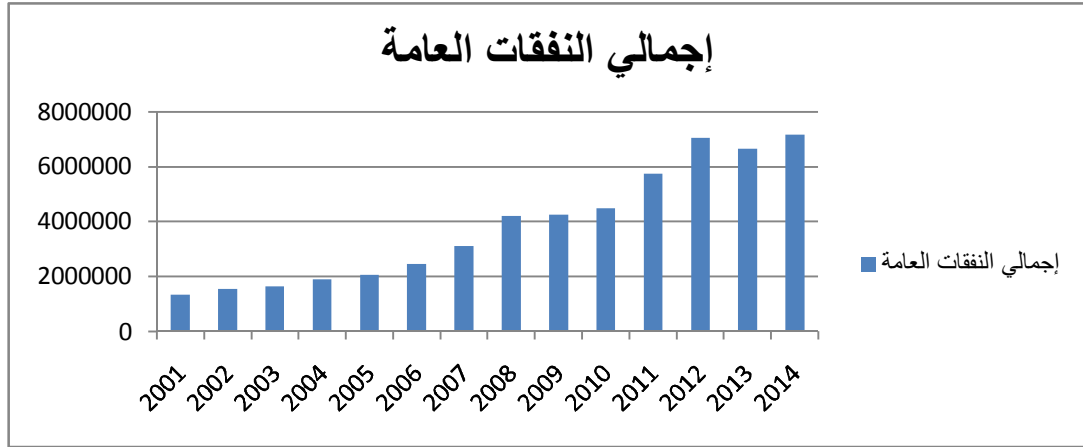
السنوات	تطور إجمالي للنفقات		نفقات التجهيز		نفقات التسيير	
	القيمة	معدل لنمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %
2001	1321028	10.81	357395	9.92	963633	11.14
2002	1550646	14.80	452930	21.09	1097716	12.21
2003	1639265	5.40	516504	12.30	1122761	2.23
2004	1888930	13.21	638036	19.04	1250894	10.24
2005	2052037	7.94	806905	20.92	1245132	-0.46
2006	2453014	16.34	1015144	20.51	1437870	13.40
2007	3108669	21.09	1434638	29.24	1674031	14.10
2008	4191053	25.82	1973278	27.29	2217775	24.51
2009	4246334	1.30	1946311	-1.38	2300023	3.57
2010	4466940	4.93	1807862	-7.65	2659078	13.50
2011	5731407	22.06	1934500	6.54	3797252	29.97
2012	7054350	18.75	2363010	18.13	4691340	19.05
2013	6635620	-6.31	2479260	4.68	4156360	-12.87
2014	7153040	7.22	2611000	5.04	4542040	9.27

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، من www.ons.dz 2001 إلى 2014.

- وزارة المالية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل رقم (3-6): تحليل التطور الإجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2001-2014)



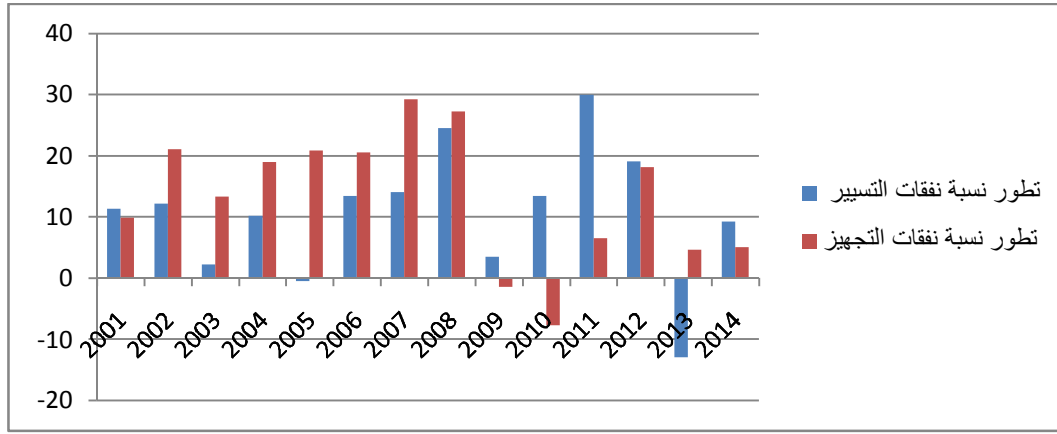
المصدر: من إعداد الطالبة بناءً اعتماداً على معطيات الجدول رقم (3-10)

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة من سني إلي أخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك بحسب الظروف الإقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، نلاحظ أن نسبة الزيادة من 2001 إلى غاية 2006 نمو النفقات العامة لكن ببطئ وهذا راجع إرتفاع أسعار النفط بحيث بلغت أعلى نسبة سنة 2006 بلغت 2453014 مليار دج نتيجة إرتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة، كما نلاحظ أن نسبة الزيادة في السنتين 2012 و 2014 قدرت بـ 7054350 مليار دج و 6635620 مليار دج على التوالي وهذا راجع للإنعاش الإقتصادي من خلال مختلف البرامج للنفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك إرتفاع أسعار البترول بحيث عرف الإنفاق العام خلال فترة الدراسة نسبة نمو قدرت بنسبة 83% خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

ثانيا: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (2001-2014)

الشكل رقم(3-7): تطور النفقات الموازنة العامة (التسيير والتجهيز) خلال الفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات سابقة (3-10).

إذا نظرنا إلي النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير(الجارية) ونفقات التجهيز(إستثمارية) يمكن خروج بنتيجتين هوما:

-خلال الفترة (2001-2005): أن نسبة نفقات التسيير تتزايد بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز ففي سنة 2001 بلغت نفقات التسيير 963633 مليار دج، لتصل إلي 1245132 مليار دج سنة 2005، أما نفقات التجهيز فقد إرتفعت من 357395 مليار دج سنة 2001 إلى 806905 مليار سنة 2005.

-خلال الفترة (2006-2010): شهدت سنة 2006 تحولا ملحوظا، حيث أن النفقات التجهيز وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الأول والثاني أصبحت تتزايد بمعدلات أكبر من النفقات التسيير بحيث شهدت في 2009 و 2010 على التوالي بحيث شهدت عجز بالنسبة للنفقات التجهيز.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

-خلال الفترة(2011-2015): في سنة 2011 تعود نفقات التسيير في التزايد بمعدلات أكبر من التجهيز إلي غاية 2013 إنخفضت بقيمة (-) 12.87% ثم ترتفع في سنة 2014 بلغت 9.27%.

المطلب الثاني: تطور نسبة النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج المحلي الخام PIB % للفترة (2014-2001)

الجدول رقم (3-11): تطور نسبة النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج المحلي الخام PIB %. الوحدة: %

السنوات	الناتج المحلي الخام PIB	النفقات العامة	نسبة النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى ناتج المحلي الخام PIB (%)
2001	4227113.1	1321028	31.25	357395	8.45
2002	4522773.3	1550646	34.28	452930	10.01
2003	5252321.1	1639265	31.21	516504	9.83
2004	6149116.7	1888930	30.71	638036	10.37
2005	7561984.3	2052037	27.13	806905	39.32
2006	8501635.8	2453014	28.85	1015144	11.94
2007	9352886.4	3108669	33.23	1434638	15.33
2008	11043703.5	4191053	37.94	1973278	17.86
2009	9968025.3	4246334	42.59	1946311	19.52
2010	11991563.9	4466940	37.25	1807862	15.07
2011	14588531.9	5731407	39.28	1934500	13.26
2012	16208698.4	7054350	43.52	2363010	14.57
2013	16643833.6	6635620	39.86	2479260	14.89
2014	17205106.3	7153040	41.57	2611000	15.17

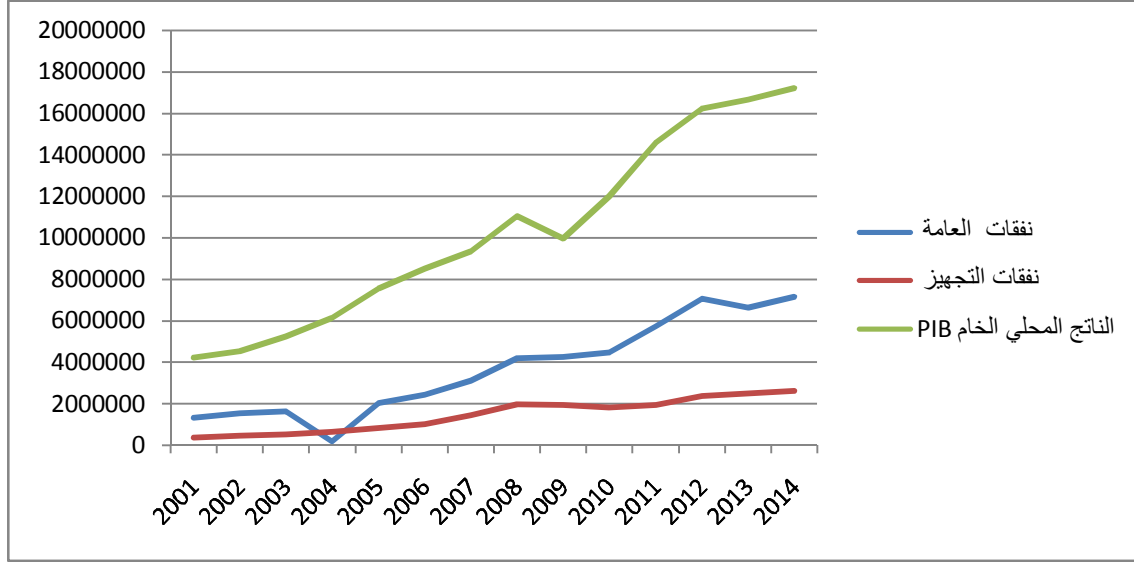
المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

- وزارة المالية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الشكل رقم (3-8): تطور نسبة النفقات العامة ونفقات التجهيز من % PIB (2001-

2014)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-11).

من خلال الشكل رقم (3-8): نلاحظ أن حصة النفقات العامة (النفقات التسيير والتجهيز) من الناتج المحلي الخام في حدود الثلث لأنها محصورة بين 27.13% و43.52% فبعد أن كانت حصة النفقات العامة نسبة 31.25% سنة 2001 شهد إرتفاعا إلى نسبة 43.52% سنة 2012 كأعلى نسبة سجلتها في فترة الدراسة وبهذا فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زادت النفقات العامة

فالبرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحضى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أن هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة وغيرها.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

المطلب الثالث: معدل النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2001-2011)

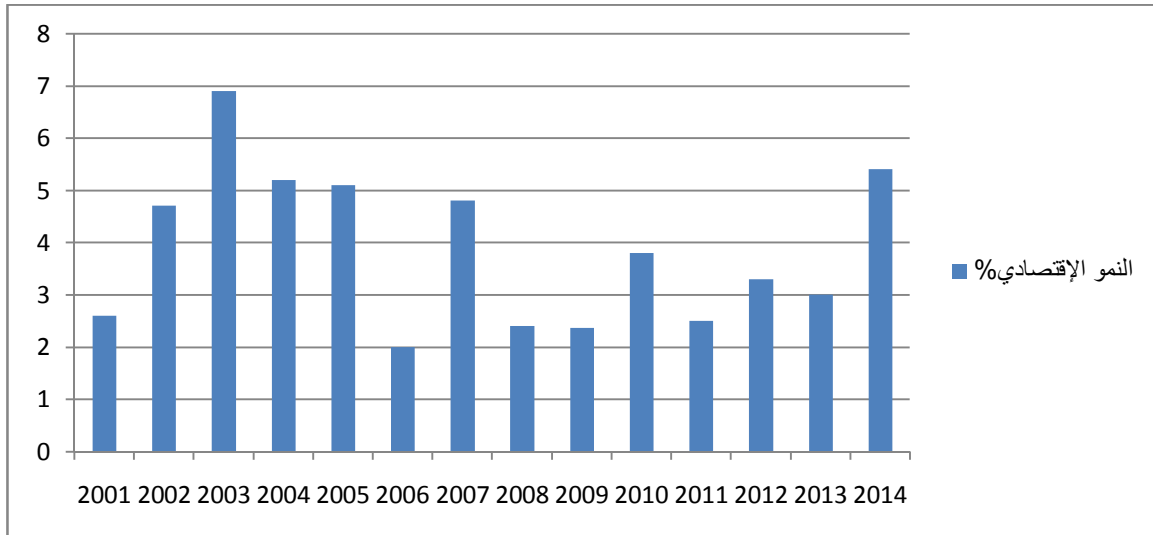
الجدول رقم (3-12): تطور معدل النمو للاقتصادي الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الداخلي PIB	4227113.1	4522773.3	5252321.3	6149116.7	7561984.3	8501635.8	9352886.4	11043703.5	9968025.3	11991563.9	14588531.9	16208698.4	16643833.6	17205106.3
النمو الاقتصادي %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	4.8	2.4	2.37	3.8	2.5	3.3	3.0	5.4

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz

- قانون مالية 2014.

الشكل (3-9): تطور معدلات النمو الاقتصادي (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-12).

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

يتضح من الشكل رقم (3-9): أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في سنة 2001 بنسبة 2.6% إلى غاية 2006 بنسبة 2%، وذلك كما بلغ أقصاه سنة 2003 بمعدل 6.9% مما يدفعنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الداخلي الخام من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل القطاعات العمومية، ينخفض مستوى النمو خلال السنتين 2001 نسبة النمو 2.6% ليصل سنة 2003 إلى نسبة النمو 6.9% مما يدفعنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الداخلي الخام من حيث القيمة المضافة، أما في سنة 2014 ونشهد عودة نمو اقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة نشهد أن نمو متذبذب لم يستقر وترجع زيادة خلال 2014 الزيادة الحقيقية للقيمة المضافة لقطاع المحروقات 2.6%، قطاع البناء و الأشغال العمومية 6.8%، وقطاع الزراعة 6.4%، وقطاع الخدمات 6.4%، يبقى النمو في القطاع الصناعة يقدر بحوالي 5.0% وهي نسبة محققة في 2012. شهد من 2010 إلى 2013 عدم استقرار النفقات في السنوات الأخيرة، أما 2014 شهد تحسن بلغت قيمته 5.4%.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

المبحث الثالث: تحليل هيكل النفقات العامة ورصيد الموازنة للفترة (2001-2014)

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

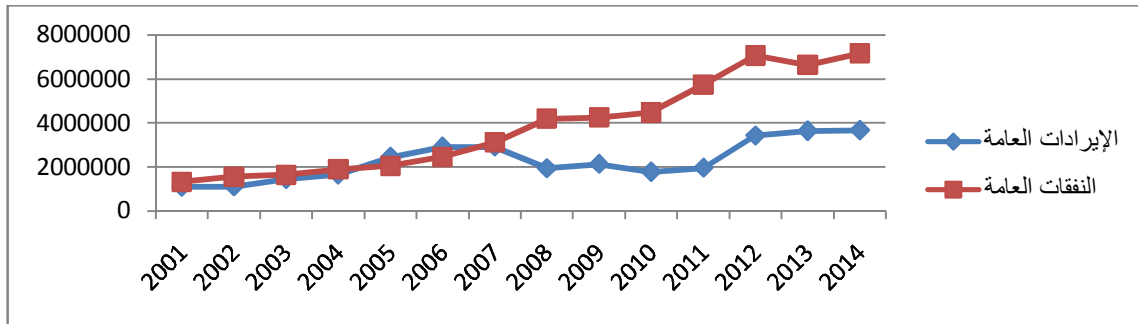
الجدول رقم (3-13): هيكل نفقات العامة ورصيد الموازنة للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار (دج)

رصيد الميزانية	النفقات الإجمالية			الإيرادات الإجمالية			البيانات السنوات
	المجموع	نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	المجموع	إيرادات أخرى	الجبائية البترولية	
184498	1321028	357395	963633	1107288	150899	956389	2001
52542	1550646	452930	1097716	1120292	177388	942904	2002
335201	1639265	516504	1122761	1449541	164566	1284975	2003
177862	1888930	638036	1250894	1649488	163789	1485699	2004
1030791	2052037	806905	1245132	2442356	174520	2267836	2005
1186911	2453014	1015144	1437870	2919041	205041	2714000	2006
579231	3108669	1434638	1674031	2921150	209300	2711850	2007
1288605	4191053	1973278	2217775	1937159	221759	1715400	2008
-970972	4246334	1946311	2300023	2128750	201750	1927000	2009
-1392296	4466940	1807862	2659078	1776700	275000	1501700	2010
-2328299	5731407	1934500	3797252	1954210	424810	1529400	2011
-3624100	7054350	2363010	4691340	3430250	1911210	1519040	2012
-2991980	6635620	2479260	4156360	3643640	2027740	1615900	2013
-3484930	7153040	2611000	4542040	3668110	2090380	1577730	2014

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz من سنة 2001 إلى 2014

الشكل رقم (3-10): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-13).

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

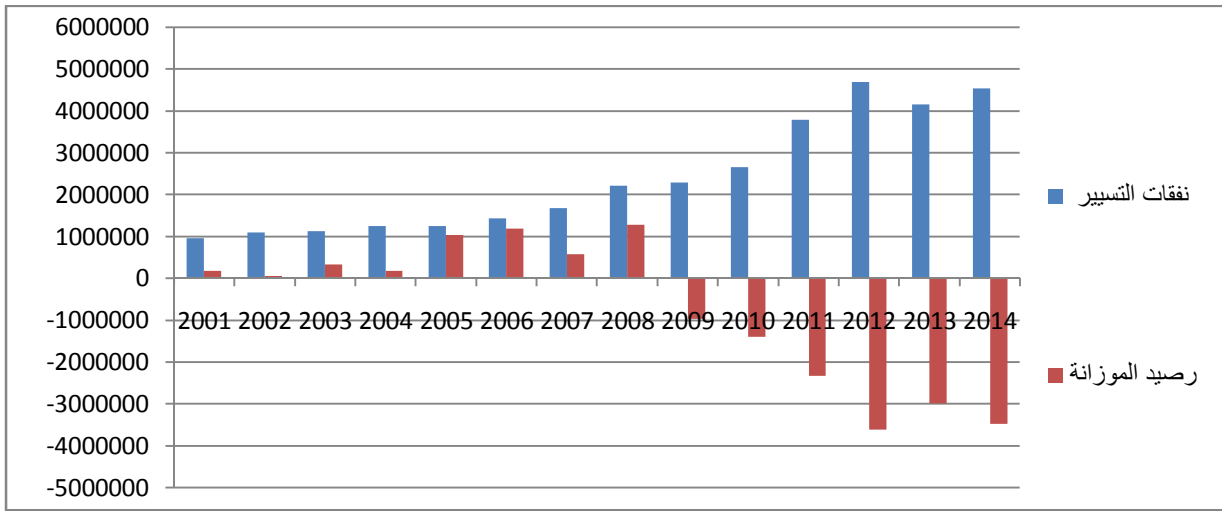
تميز الإنفاق العام في الجزائر بتفاوت خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لمستويات التراجع المطبقة، وقد تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة، وقد قسمتها إلي ثلاثة مراحل كالآتي:

- الفترة الأولى (2001-2004): معدل نمو النفقات العامة على الإيرادات وذلك ارتفاع أسعار البترول
- الفترة الثانية (2005-2008): معدل نمو النفقات العامة أكبر من الإيرادات نلاحظ أن هناك عجز في الإيرادات بسبب الأزمة المالية.
- الفترة الثالثة (2008-2014): ارتفاع نمو نفقات العامة عن الإيرادات، وهذا مما أدى في عجز الموازنة العامة. وهذا أدى إلي إنخفاض إيرادات المحروقات سنة 2013 بحيث بلغ سعر المرجعي للبترول (37 دولار للبرميل). بحيث تشهد الجزائر معظم إعماداتها على الجباية البترولية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

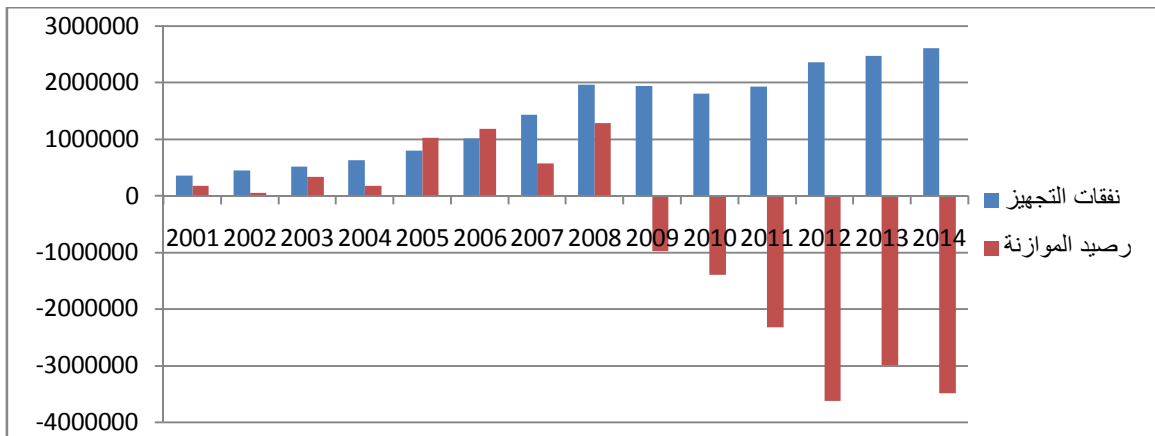
المطلب الثاني: علاقة النفقات (التسيير والتجهيز) بالرصيد الموازنة خلال الفترة (2001-2014)

شكل رقم (3-11): علاقة نفقات التسيير بالرصيد الموازنة في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-13).

الشكل رقم (3-12): علاقة النفقات التجهيز بالرصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-13).

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

يتضح من خلال الشكل: (3-11):

- أن نفقات التسيير في تزايد مستمر متباطئ إلى غاية 2012 بالغت أعلى قيمة على حساب رصيد الموازنة ويعود سبب ذلك، تغير أسعار النفط والجبابة النفطية، على حساب رصيد الموازنة وسبب يعود أيضا إلى زيادة الأجور ومرتبات موظفي القطاع الحكومي، ارتفاع أسعار النفط.

- بحيث شهد رصيد الموازنة من نمو غير متوازن رصيد سالبة من 2010 إلى غاية 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة وحجم الجبابة النفطية.

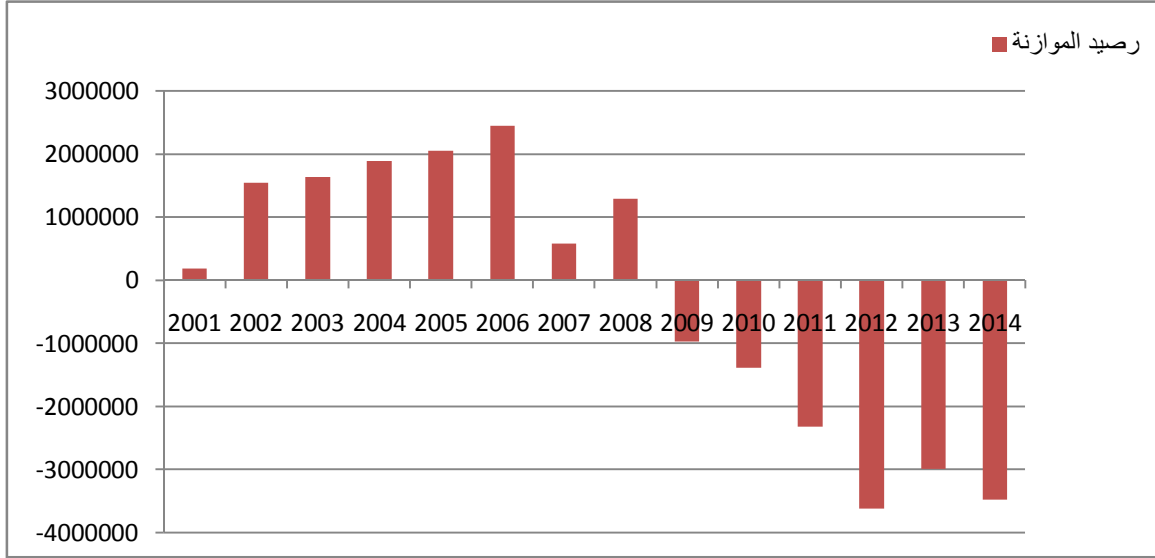
يتضح من خلال الشكل (3-12) ما يلي:

- إن نفقات التجهيز في حالة تزايد بقيم متوسطة من سنة 2001 إلى 2007 مقارنة برصيد الموازنة نمو بطيء جدا وغير مستقر بحيث كانت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2008، أما نفقات التجهيز في تزايد نتيجة تشجيع الاستثمار المنشآت، ثم ترتفع في 2008 أما 2010 و 2011 تبقى نسب مقاربة وتعاود في الارتفاع خلال السنوات الأخيرة. أما رصيد الموازنة في حالة عجز من 2009 إلى غاية 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2014)

الشكل رقم(3-13): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة(2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول(3-13)

يبقى رصيد الموازنة العامة للدولة هو أهم وأحسن مؤشر لدراسة هيكل الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى، وعلى العموم سجلت رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الدراسة(2001-2014) ستة مرات حالة عجز، وثمانية مرات حالة توازن.

وسنقسم فترة الدراسة إلي فترتين:

الفترة الأولى: خلال الفترة (2001-2008) نلاحظ أن رصيد الموازنة عرفت فائض خلال هذه الفترة بحيث بلغت سنة 2000 قيمة ب184498 مليار (دج)، وبلغت أقصاه سنة 2006 ليلعب قيمة 1186911 مليار (دج)، نتيجة الصدمة الإيجابية الناتجة عن أسعار النفط من جديد.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

الفترة الثانية: خلال هذه الفترة (2009-2014) نلاحظ ان هناك عجز مستمر ومتناقص من 2009 بحيث قدرت ب(-) 970972 مليار دج، رصيد الموازنة الإجمالي في حالة عجز وذلك تحت تأثير الصدمات الخارجية الكبيرة الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وزيادة المصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات)، التي تمت في 2011 و2012 في ظرف تميزت بإرتفاع قوى لسعر البترول مما ساهم في عجز الميزانية ليبلغ ذروته سنة 2012. أما 2013 إنخفاض معتبر للنفقات العمومية مما أدى إلى عجز الموازنة والخزينة العمومية، أما في سنة 2014 فقدرت الموازنة (-) 3484930 مليار دج وذلك نتيجة تراجع إيرادات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول.

الفصل الثالث: تحليل هيكل الإنفاق العام وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2001-2014

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهيكل للإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014). إلي تأكيد أولوية الإيرادات عن النفقات في الموازنة العامة للدولة الجزائرية، بحيث عرفت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية، ولهذا أصبحت الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط، وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال السنوات ويرجع هذا إلى عجز الإيرادات العامة، وعجز الإختلالات الهيكلية التي تعنيها اقتصاد الجزائري.

خاتمة عامة

إن النفقة العامة ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات الحديثة، فهي تعتبر كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة في كيفية استعمال المال العام و الاستخدام الرشيد لهاته الأموال، وبالتالي نجد أن الدولة تسعى جاهدة لتسير هاته النفقات بطريقة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرسومة لها، ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة أثر هيكل الإنفاق العام على الموازنة العامة أخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة تم التوصل إلي مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص تحليل هيكل الإنفاق العامة والموازنة العامة للفترة (2001-2014)، كما نشير إلي جملة من إقتراحات والتوصيات والتي تأتي على نتائج والنقائص والإختلالات التي شهدها واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل لهذه الدراسة إلي جملة من النتائج والإستنتاجات جاءت كما يلي:

- 1- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي.
- 2- إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية الهدف منها هو تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال تطبيق برامج تنمية متمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).
- 3- إن للإيرادات النفقات العامة لها دورا فعال في تعديل الهيكل الإقتصادي والإجتماعي.
- 4- من خلال الدراسة بينت النتائج أن نفقات التجهيز والتسير لها أثر إيجابي على رصيد الموازنة خاصة في السنوات الأخيرة.

5- عرفت نفقات التجهيز نمو متواصل في أغلب السنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع المنجزة، وخلق الإستثمارات جديدة.

6- تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي إلي ضرورة زيادة حجم الإنفاق العام.

7- لازلت الجباية البترولية تساهم في تغطية النفقات العامة في حدود 60%.

8- إن الموازنة العامة للدولة الجزائرية إتصفت بالعجز المزمّن المستمر خلال السنوات الأخيرة بسبب إنخفاض أسعار البترول.

9- إن للموازنة العامة للدولة الجزائرية إتصفت بالعجز المزمّن المستمر خلال السنوات الأخيرة بسبب إنخفاض أسعار البترول.

ج-التوصيات:

إن برامج الإنفاق العام مستقبلا لا ينبغي أن تكون مجرد إجراءات عاجلة لمعالجة مواقف الطارئة من البطالة، بل إن البرامج الإنفاقية العمومية يجب أن يخطط وتنفذ بكيفية تساهم بها في تحقيق الكفاية في إستخدام الموارد الإنتاجية بصفة مستمرة.

1- العمل على تنويع هيكل الإقتصاد الوطني من خلال إجراءات دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية غير البترولية بإعتبار أن إقتصاد الوطني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات سيجنب البلاد الصدمات،

2- يجب على الدولة أن تعمل على ترشيد نفقات التسيير وأن تخفض منها وأن تهتم بالنفقات التي تهدف إلي تحقيق التنمية الإقتصادية.

3- تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين، وتشجيعهم على التصدير بالخارج.

د-أفاق الدراسة:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع الإنفاق العام على الموازنة العامة كدراسة حالة للفترة (2001-2014). وبالنظر ما تم التوصل نقترح المواضيع التالية:

- دراسة قياسية لهيكل الإنفاق العام على الموازنة العمومية في الجزائر.
- دراسة قياسية للإستثمار العمومي, على النمو الإقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب

1. إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط4.
2. إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، ط4.
3. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000.
4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
5. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 1998.
6. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003.
7. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 1999.
8. عادل العلي، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2009.
9. عادل فليح العلي، مالية دولية، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
10. عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
11. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
12. على زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

13. علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
14. عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
15. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
16. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، درا الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004.
17. مجدي شهاب، الإقتصاد المالي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
18. محرزى محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بن عكنون، الجزائر، 2010.
19. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر الحجار-عنابة-، 2003.
20. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، الحجار - عنابة- دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
21. محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2007.
22. مصطفى الفار، المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
23. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية طبع -نشر-توزيع، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية-، 2000.

II. -المذكرات:

1. أبو بكر بلقايد-تلمسان-2011.
2. أوكيل حميدة، "تأثير تطبيق آليات الحوكمة في دعم حوكمة الميزانية العامة للدولة"، جامعة العقيد أكلي محمد أو لحاج -البويرة-يوم 01 / 17 / 2004، ص11.
3. أولاد العيد، "دراسة إقتصادية للعلاقات بين هيكل النفقات والعجز في الموازنة العامة للدولة"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، 2003.
4. باي راقد صافية، "دراسة إقتصادية وقياسية لأثر سعر البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماستر غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، 2015 .
5. بريش محمد عبد المنعم، "الرقابة المالية على النفقات العمومية"، مذكرة ماستر غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، 2014.
6. بن صديق محمد، "النفقات العامة في ظل الإصلاحات الإقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 2009.
7. بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشور، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-2010.
8. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة بوفليح نبيل، "أثار التنمية على الموازنات العامة في الدول النامية"، مذكرة ماجستير غير منشور، العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2005.
10. حكيم بوجطو، "الموازنة العامة وأفاق العصرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الدكتور يحيى-فارس-المدية، 2008.

11. خالد منه، "دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1990"، مذكرة دكتورا غير منشور، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2015.
12. درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي"-حالة الجزائر-1990/2010، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005.
13. شويخي سامية، "أهمية إستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة
14. علي المال العام"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة أوبكر، بلقايد-تلمسان-
15. علي عبد الله، "أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في الميزانية البلدية"، رسالة الماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 2002.
16. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011.
17. لامي محمد، "دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الإقتصادي"، مذكرة الماجستير غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 3، 2001.
18. لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
19. نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة أبي بكر - بلقايد-2012.

III- قوانين:

1. القانون 17/84 المؤرخ في 17/84 و المؤرخ 8 شوال 1404 الموافق ل7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

2. القانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

IV. مواقع من الأتترنات:

1-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

2- وزارة المالية.

3-Banque d Alger: Rapport annul , Reparation sectorielle de lacroissance du PIB reel ،2009.

4-Volume I :Main Text August 15 و 2007، Social and Economic Develepment Group middle East and North AfricaRegion، Report No :36270-DZ.

5-Worled bank :People s democraticrepublic Of Algeria a Public expenditurereview Assuring High Quality public expenditurereview Assuring High Quality public Investment ،(In two Volumes).

ملخص:

تهتم المذكرة بدراسة: موضوع هيكل الإنفاق العام على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الدراسة (2001-2014)، وذلك بتركيز على الإطار المفاهيمي (الإنفاق العام والموازنة العامة، ورصيد الموازنة)، ومن خلال دراستنا للإنفاق العام خرجنا بنتيجة التالية:

إن النفقات العامة في الجزائر تعتبر الوسيلة الأساسية التي تقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين بحيث أنها تترجم سياسة الإنفاق الحكومي ومدى نجاحه ببرامجها والتي يتجلى من خلال طبيعة النفقات، بحيث إزدادت أهمية الميزانية العامة في الآونة الأخيرة وأصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي ذلك للبحث عن تحقيق التوازن الاقتصادي إلا أن الموازنة في السنوات الأخيرة اتصفت بالعجز المزمن والمستمر وهذا راجع إلي عجز الإختلالات الهيكلية التي تعنيها الجزائر.

الكلمات الافتتاحية: الإنفاق العام، الموازنة العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، رصيد الموازنة.

Abstract:

Note bother studying: the subject of public spending on public structure going forward in Algeria during the study period (2001 to 2014)‘ and by focusing on the conceptual framework (public spending and the general budget)‘ and through our study of public spending went out the outcome: Overhead in Algeria‘ the core platform upon which the intervention of the state in all fields so that they translate government spending policy and the extent of his success to their programs‘ which is manifested by the nature of the expenses‘ so Asda importance of the general budget in recent times and have become an important tool in economic and social development process has not been limited role necessarily to achieve fiscal balance so look for achieving economic balance‘ however‘ the budget in recent years has been characterized by chronic and ongoing helplessness and inability to see the structural imbalances that pertain to Algeria.

The opening words: public spending‘ the general budget‘ operating expenses‘ processing expenses‘ balance going forward